



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : علوم اقتصادية التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

إدارة خطر سعر الصرف في تمويل التجارة الخارجية

دراسة حالة الجزائر في فترة 2001-2016

تحت إشراف الأستاذ :

أ- ودان بوعبد الله

مقدمة من طرف الطالبة :

سليمان حليلة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	محمد عيسى محمد محمود	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	ودان بوعبد الله	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	دقيش مختار	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2018/2019

كلمة شكر وتقدير

لولا الله ما كنت لأحيا الا بعونه سبحانه وتعالى، له الحمد والشكر فأنا بفضلته
وفقت لإتمام هذا البحث ومضيت نحو الأمام، فهو الله المعين على الصعوبات
والملمين العقبات، أحمد وأستعين به أرجو أن يجعله في ميزان حسناتي بفضلته.
وصلى اللهم وسلم على سيدنا وحبیبنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام
أحب خلق الله إلى الله. وبعد:

أتقدم بأسى معاني الشكر والاحترام والتقدير للأستاذ المحترم «ودان
بوعبدالله» الذي لم يبخل عليا بالتوجيهات والنصائح القيمة والتي لهما الفضل في
تبلور هذا البحث.

كما أشكر مسبقا أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة لزيادة
إثرائها العلمي.

"بارك الله فيكم"

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا " صدق الله العظيم

إلى من زرعني في أرض طيبة وسقاني بمكارم الأخلاق، إلى الذي تعب لأرتاح أنا، إلى
من علمني النجاح قائلا " بعد كل بداية نهاية وبعد كل عمل راحة، وكل من تعب نال
وكل من كسل خاب ... أتعبي نفسك ترتاح "

"أبي " الحبيب أقول شكرا ورعاك اللهم يا شامعة دربي "

"أمي " يا أجمل كلمة تتناغم الشفاه عندما تنطقها ... إليك يا من كان جسدك
جسدي ودمك دمي إليك يا من بهتلتضرعها عرش الرحمان ووضعت تحت قدمها
الجنان يا أوفى صديقة يا توأم الوجدان "أمي " الحبيبة.

أدامكما الله فوق رأسي وحفظكما إلى من أتقاسم معهم حنان الوالدين

إلى من ساندوني ولو بكلمة طيبة

إلى من تقاسمت معهم ثمرة أعوام الدراسة، إلى من بنيت معهم مدرسة
الصداقة، إلى من توجنا معا صداقتنا بالأخوة وإلى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم
مذكرتي.

الفهرس

	الإهداء
	تشكرات
	فهرس
	قائمة جداول
	قائمة أشكال
03-01	مقدمة عامة
24-05	الفصل الأول: تقلبات وخطر سعر الصرف
05	تمهيد:
06	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف
06	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف
09	المطلب الثاني: الأنظمة والنظريات المفسرة لسعر الصرف
13	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سعر الصرف
15	المبحث الثاني: مخاطر سعر الصرف
15	المطلب الأول: تسيير المخاطر المالية
16	المطلب الثاني: مخاطر تقلبات أسعار الصرف
18	المطلب الثالث: قياس مخاطر سعر الصرف
19	المبحث الثالث: أساليب تغطية مخاطر أسعار الصرف
19	المطلب الأول: التقنيات لتسيير مخاطر سعر الصرف
22	المطلب الثاني: أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية
24	الخلاصة الفصل
47-26	الفصل الثاني آليات تمويل التجارة الخارجية
26	تمهيد
27	المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية
27	المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية
29	المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية
30	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية
31	المبحث الثاني: عموميات حول تمويل التجارة الخارجية
31	المطلب الأول: مفهوم التمويل
32	المطلب الثاني: طرق التمويل التجارية الخارجية

34	المطلب الثالث: مصادر التمويل
38	المبحث الثالث: وسائل الدفع في تمويل التجارة الخارجية
38	المطلب الأول: الاعتماد المستندي
44	المطلب الثاني: التمويل عن طريق التحصيل المستندي
46	المطلب الثالث: خصم الكمبيالات المستندية
47	الخلاصة الفصل
78-49	فصل الثالث أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية
49	تمهيد
50	المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية الجزائرية
50	المطلب الأول: مراحل تطور التجارة الخارجية الجزائرية
53	المطلب الثاني: السياسات المتبعة للتجارة الخارجية حتى سنة 1998
55	المطلب الثالث: السياسة التجارية بعد 1998 في الجزائر (الاتفاق الموسع)
59	المبحث الثاني: أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر
59	المطلب الأول: تطور أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري
65	المطلب الثاني: سياسة وتطور سعر صرف الدينار
68	المطلب الثالث: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري
71	المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بوضعية الميزان التجاري
71	المطلب الأول: أثر سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري
75	المطلب الثاني: تأثيرت قلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات
78	خلاصة الفصل
80	قائمة المراجع

قائمة الأشكال

صفحة	قائمة الأشكال	رقم
43	مخطط سير عملية الاعتماد المستندي	II-01
46	مخطط سير عملية التحصيل المستندي	II-02
65	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو وتطور أسعار النفط	III-01
67	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار.	III-02
70	تطور صادرات وواردات الجزائر والميزان التجاري خلال الفترة (2005-2016)	III-03
73	تطور حالة عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2001-2016):	III-04

قائمة الجداول

رقم	إسم جداول	صفحة
III-01	الاجراءات المتعلقة بإصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص	54
III-02	التركيبية السلعية للواردات خلال فترة (1998-2005):	56
III-03	التركيبية السلعية للصادرات خلال الفترة (1998-2005)	57
III-04	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1974-1987)	61
III-05	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة (1988-1993):	62
III-06	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1994-2000):	63
III-07	تطور سعر الدينار مقابل الدولار والأورو وأسعار النفط خلال الفترة (2001-2016)	64
III-08	تطور صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة (2005-2016):	69
III-09	تطور حالة عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2001-2016)	71

المقدمة العامة

إن اتساع المبادلات التجارية بين مختلف الدول ناتج عن تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، التي كان لها أثر كبير على اقتصاديات الدول بسبب الانفتاح الكبير فيما بين الدول، وتطور هذه العلاقات يضع البلدان تحت مشاكل عدة من بينها مشكلة بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية، باعتبار العملة هي المحرك الأساسي لعملية التبادل التجاري في كل المستويين الداخلي والخارجي، ومنها جاء الاهتمام بتغيير سعر الصرف في الدراسات الاقتصادية، وتأتي أهمية ذلك من خلال الأثار الاقتصادية الكلية بشكل عام. كما عرف قطاع التجارة الخارجية تذبذبات قوية ومستمرة خلال عقود الماضية من خلال تأثره بعوامل، من بينها عدم استقرار أسعار الصرف، التي هي العنصر الأساسي في تطور تمويل التجارة الخارجية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني من خلال إستراتيجية زيادة الصادرات والتخفيض من قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري للدولة، إذ يجد هذا الأخير الفجوة بين الصادرات والواردات، وهي فجوة تحتمل ثلاث صور ممكنة الفائض، العجز والتوازن والتراجع الميزان التجاري يعكس إما تراجع التصدير أو زيادة الاستيراد، حيث أن الجزائر وقعت في مصيدة هي سعر صرف العملة الوطنية لقاء العملات التي تقيم بها أسعار الواردات والصادرات، فالبلد المصدر يستفيد من عملة ضعيفة لأنه يبيع بسعر أرخص والبلد المستورد يستفيد من عملة قوية لأنه يشتري بسعر أرخص أما أن تنخفض عملة دولة لا قدرات تصديرية لها بعملة الاستيراد فهذا يعكس خللا هيكليا في السياسة الاقتصادية.

وفي ظل هذا الواقع تبقى الجزائر رهينة خطر سعر صرف الدينار مقابل الدولار والذي يتأثر برصيد الميزان التجاري بصورة عامة، كما أن تتبع سلوك السوق الجزائرية يكشف أن موضوع التجارة الخارجية يتجاوز الظرف إلى الحالة، ويعني ذلك أن المشكلة كامنة في قدرات الانتاج التي لا تسمح بتلبية الطلب المحلي دون اللجوء للاستيراد وتكمن أيضا في قدرات التصدير المرتبطة أساسا بمتغير خارجي هو سعر النفط.

أ - طرح الإشكالية: الى أي مدى يؤثر سعر الصرف على تمويل التجارة الخارجية؟

ولتوضيح هذا التساؤل أكثر، قمنا بطرح أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية:

- ما أثر تغير سعر الصرف على الصادرات الجزائرية؟
- هل يؤثر سعر الصرف على الإيرادات الجزائرية؟
- ما مدى أهمية التمويل في التجارة الخارجية؟
- هل تنوع الاقتصاد حل أنسب لحل مشكلة خطر سعر الصرف؟

ب - فرضيات الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق لمشكلة البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- سعر الصرف له تأثير سلبي على إجمالي الصادرات.
- سعر الصرف له تأثير ايجابي على إجمالي الواردات.
- التجارة الخارجية هي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الجزائري.
- تنوع الاقتصاد حل انسب في مواجهة مشكلة خطر سعر الصرف.

ج - مبررات اختيارالموضوع:

- تتبع تطور عملية تمويل التجارة الخارجية وسعر الصرف.
- إبراز آلية تمويل التجارة الخارجية بطريقة الاعتماد المستندي.
- معرفة لأهم التطورات الحديثة في تمويل التجارة الخارجية ونظام سعر الصرف.
- إن هذا الموضوع يندرج ضمن التخصص.

د - أهداف الدراسة وأهميتها:

هدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على العلاقة النظرية لسعر الصرف والتجارة الخارجية.
- تنظيم وتطور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية.
- إبراز أهمية تمويل التجارة الخارجية وتقلبات أسعار الصرف في الجزائر.
- الإجابة عن التساؤلات والتحقق من الفرضيات المقدمة.
- معرفة الأسباب لأثر سعر الصرف على الصادرات والواردات.

تتلخص أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- بيان الآثار الاقتصادية لسعر الصرف على التجارة الخارجية.
- المعرفة الدقيقة لتطور التجارة الخارجية وسعر الصرف في الجزائر.
- محاولة تقديم رصيد علمي إلى كل المهتمين والباحثين.

هـ - حدود الدراسة:

- نهدف من خلال هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية وقد حددت دراستنا في إطارين مكاني وزماني فيما يخص الإطار المكاني تخص هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري أما الإطار الزمني فقد حددت فترة من 2001-2016 ولقد اعتمدنا هذه

الفترة كونها تتماشى مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، وكذا تماشياً مع الإصلاحات المالية والمصرفية التي عرفها الاقتصاد الوطني.

— في حين واقع وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة (2005-2016).

و - المنهج والأدوات المستعملة:

تعددت المناهج المعتمدة في الدراسة للوصول إلى الإجابة على الإشكاليات المطروحة فاستخدام المنهج تحليل وصفي لمعرفة الجانب النظري الذي سمح لنا هذا المنهج باستيعاب الجانب النظري للبحث والمتمثل في الدراسة النظرية حول التجارة الخارجية وسعر الصرف.

أسلوب جمع المعلومات: فقد اعتمدنا على أسلوب المسح المكتبي وذلك من خلال المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بالموضوع البحث، وكانت معظم المراجع المعتمدة هي عبارة عن كتب وبحوث ومجلات وبراءات رسمية وملتقيات وندوات علمية، بالإضافة إلى ذلك رسائل الماجستير والماستر وأطروحات الدكتوراه، وكذلك البحوث على شبكة الأنترنت.

منهج دراسة الحالة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2016)، وذلك من خلال إحصائيات مقدمة.

ز - هيكل البحث:

سعيًا منا لإنجاز البحث والإجابة على إشكالية، ارتأينا انتهاج الخطة التالية:

- ❖ الفصل الأول: تقلبات وخطر سعر الصرف يتكون من ثلاث مباحث، المبحث الأول مفاهيم عامة حو لسعر الصرف والمبحث الثاني مخاطر سعر الصرف والمبحث الثالث أساليب تغطية مخاطر أسعار الصرف.
- ❖ الفصل الثاني: آليات تمويل التجارة الخارجية ويتكون كذلك من ثلاث مباحث، المبحث الأول عموميات حول التجارة الخارجية والمبحث الثاني عموميات حول تمويل التجارة الخارجية والمبحث الثالث وسائل الدفع في تمويل التجارة الخارجية.
- ❖ الفصل الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية ويتكون من ثلاث مباحث، المبحث الأول واقع التجارة الخارجية الجزائرية والمبحث الثاني أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر والمبحث الثالث علاقة سعر الصرف بوضعية الميزان التجاري.

الفصل الأول

تقلبات وخطر سعر

الصرف

تمهيد:

إن معظم المعاملات الاقتصادية الدولية تتم وفق عمليات التصدير والاستيراد لمختلف السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وبذلك فإن أي دولة وبحكم علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي تحتاج إلى النقد الأجنبي لتسوية التزاماتها الدولية المختلفة، فهي إذا بحاجة إلى ديناميكية معينة لتسهيل عمليات التبادل وذلك لاختلاف العملات فيما بين الدول ، إذ لا يمكن للنقد المحلي أن يستعمل كأداة لتسوية هذه المبادلات مما يستلزم وجود وسيلة لإجراء التسوية ألا و هي سعر الصرف الذي يعد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات الأخرى.

وبناء على ما سبق، فإنه من الواجب التطرق إلى ماهية سعر الصرف من خلال التطرق إلى تعريفه، وظائفه، أنواعه وأهم أنظمتهم ونظرياتهم، إلى جانب تحديد مخاطر سعر الصرف وكيفية قياسها ومن ثم تحديد تقنيات تسيير هاته المخاطر، المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف؛

المبحث الثاني: مخاطر سعر الصرف؛

المبحث الثالث: أساليب تغطية مخاطر أسعار الصرف؛

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

كل دولة من الدول لديها عملة خاصة بها، تتخذها كمقياس للتعبير عن قيمة السلع المحلية المعروضة فيها حيث تعد من وجهة نظر المقيمين فيها " كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء أي سلعة وبيعها "، ويشمل ذلك العملات الأجنبية الأخرى، لذلك سنحاول في هذا المبحث أخذ نظرة عامة عن سعر الصرف من خلالها سنتعرف على بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بسعر الصرف.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف:

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف:

هناك العديد من المفاهيم التي يمكن استخدامها لتوضيح تعريف أو مفهوم سعر الصرف إذ يمكن التعبير عن سعر الصرف بأنه:

- نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية.¹
 - يطلق سعر الصرف كذلك على عدد الوحدات الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة أجنبية . أو عدد الوحدات الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة وطنية.²
 - سعر صرف عملة أجنبية مقوماً بوحدات من العملة المحلية أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على واحدة من العملة الأجنبية، أو هو سعر مبادلة عملة ما بأخرى وهكذا تعد إحدى العمليتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها.³
- مما سبق يمكن تعريف سعر الصرف على أنه " العلاقة الكمية للوحدات النقدية بين بلدين، وبالتالي هو سعر العملة لأنه يقدم قيمة عملة بقيمة عملة أخرى."

الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف:

أولاً: أنواع سعر الصرف:

هناك عدة أنواع لسعر الصرف حيث يتم تقسيمها إلى فئتين:

1. أسعار الصرف الثنائية:

يمثل العلاقة بين عملتين، العملة الوطنية وعملة بلد أجنبي ويمكن أن نقسمه إلى نوعين:

أ. سعر الصرف الإسمي:

¹ محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية- مصر، 2004، ص 17.

² حورية مغربي، " دور سياسات سعر الصرف في تحديد أسعار الفائدة - دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، 2013/2014، ص 3.

³ محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر، القاهرة، 2006، ص 9.

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض كما ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما.

ويمكن التعبير عن سعر الصرف الاسمي في حالتين:¹

- التسعيرة المباشرة (حالة التأكد): وهو سعر الصرف الذي يعبر عن العلاقة التالية: هو عدد الوحدات النقدية الأجنبية الممكن الحصول عليها من خلال وحدة نقدية محلية.
- التسعيرة الغير المباشرة (حالة عدم التأكد): هو سعر الصرف الذي يعبر عن العلاقة التالية: عدد وحدات النقدية المحلية الواجب تقديمها للحصول على واحدة من العملة الأجنبية.
- وعليه يمكن تقسيم سعر الصرف الاسمي إلى:²
- سعر صرف رسمي: أي سعر الصرف المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.
- سعر صرف موازي: وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية أو الأسواق غير الرسمي، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

ب. سعر الصرف الحقيقي:

يعتبر سعر الصرف الحقيقي من الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة من السلع المحلية.³ كما يعتبر مؤشرا تجاريا مرجحا يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي، وتفاضل معدلات التضخم التي تقاس بواسطة مقارنة تكلفة وحدة العمل في الإنتاج الصناعي بعد إدخال التسوية اللازمة.⁴ وهو يبين مستوى قدرة تنافسية الأسعار سلع الدولة.

والعلاقة بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي تظهر من خلال العلاقة الموالية:⁵

$$TCR = \frac{TCN / P_{DZ}}{1\$ / P_{USA}} = \frac{TCN \cdot P_{USA}}{P_{DZ}}$$

حيث:

TCR : سعر الصرف الحقيقي؛

TCN : سعر الصرف الاسمي؛

P_{USA} : مؤشر الأسعار بأمريكا؛

¹ العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية عهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23 نوفمبر 2003، السنة الثانية، ص 02.

² عبد المجيد قدي، لمدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 104.

³ محمد كمال الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

⁴ العباس بلقاسم، نفس مرجع أعلاه، ص 06.

⁵ محمد كمال الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

P_{DZ} : مؤشر الأسعار بالجزائر؛

$1/P_{USA}$: القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا؛

TCN/P_{DZ} القوة الشرائية للدولار في الجزائر.

تعتبر $1/P_{USA}$ عن القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا، أما P_{DZ}/TCN فتعتبر عن القوة الشرائية للدولار في الجزائر وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر، وكلما زاد سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية

2. أسعار الصرف الفعلية:

يعبر سعر الصرف الفعلي لعملة بلد ما عن المؤشر الذي يمكن صياغته بطرق عديدة، من خلال تشكيلة من أسعار صرف ثنائية وينقسم هو بدوره:

أ. سعر الصرف الفعلي الاسمي:

يعبر سعر الصرف الفعلي الاسمي عن المقياس أو المؤشر الذي على اساسه يتم احتساب متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لبعض العملات الأخرى وفي فترة زمنية معينة¹، هو ما يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات وكذا تفسير تغير القيمة الاسمية لسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الاسمي.

ب. سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

يقيس سعر الصرف الفعلي الحقيقي كيفية تغير سعر صرف بلد ما معين اتجاه شركائه التجاريين، لقياس فترة أساس معينة، لكن حركات الأسعار الاسمية لا تنطوي على أي شيء يرتبط لقوة الشرائية للعملة، كما أنها لا تشير إلى حدوث أو مدى حدوث أي تغير في تنافسية سلع التصدير والبلد المعني².

¹ العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية، عهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23 نوفمبر 2003، السنة الثانية، ص 04.

² قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 107.

ثانياً: وظائف سعر الصرف:

لسعر الصرف عدة وظائف نذكر منها:¹

1. وظيفة قياسية: يستخدم سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وكذا يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.
2. وظيفة تطويرية: وهنا يعمل سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دورة تشجيع تلك الصادرات، كما يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو تعويضها بالاستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤدي سعر الصرف إلى التركيب السلعي و الجغرافي للتجارة الخارجية.
3. وظيفة توزيعية: وفيها يقوم سعر الصرف بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

المطلب الثاني: الأنظمة والنظريات المفسرة لسعر الصرف:

الفرع الأول: أنظمة سعر الصرف:

تطور النظام النقدي الدولي بشكل كبير من القرن الماضي، فبينما أنشأت دول أوروبية اتحاد نقدي وحاولت بعض الدول الناشئة تطبيق أنظمة صرف صارمة، فإن الكثير من الدول أجبرت على التخلي عن أنظمتها في أثناء مواجهتها لأزمات، إذ يمكن تعريف نظام الصرف بأنه مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف، وبالتالي سلوك سعر الصرف.

ولسعر الصرف أنظمة عديدة نذكر منها:

1. أنظمة سعر الصرف الثابتة: يعرف على أنه النظام الذي يربط عملة وطنية بأخرى أجنبية إذ يرجع اختيار تلك العملة الأجنبية إلى طبيعة العلاقات التجارية بين الدولتين مع تقلب الأسعار في حدود دخول وخروج الذهب وتكون ضيقة للغاية، وذلك وفقاً لقوى العرض والطلب الخاصة بكل عمالة من عملات الدول الأجنبية²، ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني أن يتحقق سعر ثابت للعمالات المختلفة ببعضها بعض. تحت هذه الأنظمة نستطيع تثبيت سعر صرف العملة إلى:
- عملة واحدة: تربط سعر صرف عملة البلد بعملة دولية قوية تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار والمكانة.

¹ محمد البشير بن عمر، دراسة أثر بعض التغيرات المالية والاقتصادية على أسعار الأسهم (حالة بورصة الأردن)، مذكرة ماجستير في علوم تسيير، غير منشورة،

جامعة ورقلة، الجزائر، 2010-2009، ص 08.

² قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 116.

- سلة من العملات: ويتم ربط سعر صرف العملة بسلة من العملات قد تكون لعملات قوية أو عملات الشركاء التجاريين أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة.
- سعر الصرف الثابت المرن: في هذا النظام يتم المحافظة على ثبات العملة مع وجود هامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف مع تحديد مجال التقلب المسموح به.
- 2. نظام أسعار الصرف العائمة: تبنت العديد من الدول نظام الصرف المرن بدل الثابت ونظام الرقابة لتزايد المبادلات وحركة رؤوس الأموال، فهو نظام قابل للتعديل تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها، ويمكن أن نميز نمطين من هذا النظام:¹
 - التعويم الموجه أو المدار: يتميز التعويم المدار بإمكانية تدخل السلطات النقدية لتغيير اتجاه العرض والطلب على العملات الأجنبية من أجل التأثير على العملة المحلية لتحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال بيع العملة الوطنية بهدف زيادة عرضها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها أو شراء العملة من أجل الطلب عليها وارتفاع قيمتها من أجل منع خروج رؤوس الأموال.
 - التعويم الحر: تكون قيمة العملة قابلة للتغيير تصاعديا وتنازليا حسب قوى السوق، وهذا ما يؤدي بأسعار الصرف بالتكيف مع الأوضاع السائدة.
- 3. نظام سعر الصرف المتعدد: له وجهين، فبالنسبة للنقد الأجنبي (البيع)، تلجأ السلطات النقدية لفرض سعر صرف مرتفع بالنسبة للواردات من أجل حماية الصناعة المحلية من المنافسة، كما يمكن لها أن ترفع من سعر صرف عملتها للتخفيف من عبئ ديونها الأجنبية، أما من حيث شراء النقد الأجنبي يمكن للسلطات النقدية تبني سعر صرف منخفض من أجل تشجيع الصادرات، وللحصول على دخل يمكنها رفع سعر صرف عملتها لمشاركة الشركات الأجنبية المستغلة لموارد طبيعية كالبتترول نظرا لما تحققه هذه الشركات من أرباح.²

الفرع الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف:

ظهرت أولى هذه النظريات حيز الوجود كمحاولة لوضع أسس تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول والتي كانت قد هاجرت قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها، الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطراب شديد في أسعار الصرف.

أولا: نظرية تعادل القوة الشرائية:

تشير هذه النظرية إلى أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها إلى عملة هذه الأخيرة وفقا لسعر

¹ محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2007، ص 68.

² العباس بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 21.

الصرف الذي يحقق هذا التعادل¹. حيث تفترض النظرية إهمال نفقة المعاملات، والفروق الضريبية والقيود على التجارة، وبذلك تعتبر أن السلع والخدمات المتجانسة التي يتم الاتجار فيها ينبغي أن يكون لها نفس السعر في الدولتين بعد تحويل أسعارها إلى عملة مشتركة².

ثانياً: نظرية ميزان المدفوعات:

سعر صرف العملة يتحدد عند المستوى الذي تتعادل فيه الكميات المطلوبة من العملات الأجنبية مع الكميات المعروضة منها، وبذلك تشكل عجوزات وفوائض ميزان المدفوعات المعيار الأساسي لتقييم العملات المختلفة.

ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية نتيجة زيادة الصادرات ومن ثم ارتفاع في قيمتها الخارجية، بينما يحدث العكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة المعروض النقدي من العملة نتيجة زيادة الواردات ومن ثم انخفاض في قيمتها الخارجية.³ وبذلك تركز هذه النظرية على الأسس التالية:

- يعد وضع ميزان المدفوعات العامل الحاسم في تحديد سعر صرف العملة الوطنية.
 - يتحدد سعر الصرف كما يتحدد أي سعر آخر وفقاً لقوى العرض والطلب.
 - إن ميزان المدفوعات هو متغير مستقل وأن سعر الصرف هو متغير تابع.
- إلا أنه يؤخذ على هذه النظرية ما يلي:⁴
- هناك تأثير متبادل بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف من خلال تأثير كل من الواردات والصادرات بشكل حاسم بوضع سعر صرف العملة، كذلك فرجع القيمة الخارجية للعملة أو تخفيضها يؤثر بشكل واضح في الواردات والصادرات.
 - إن ميزان المدفوعات يمكن أن يمارس تأثيره في أسعار الصرف من خلال العمليات الاقتصادية وهذا يستدعي استبعاد معظم فقرات رأس المال قصير الأجل، باعتبارها فقرات موازنة تقوم بها الدولة لتجنب الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، ومن ثم هذا غير ممكن لأن حساب رأس المال جزء يتجزأ من حساب ميزان المدفوعات.
 - تحتاج نظرية ميزان المدفوعات إلى مرونة كافية لأسعار الصرف لضمان إيجاد حالة من الانسجام بين القيمة الخارجية وقيمتها الداخلية.

¹ مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة، 1997، ص 129.

² العباس بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 89.

³ محمد العربي ساكر، المالية الدولية، دار زهران، عمان، 2008، ص 159.

⁴ مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 132.

ثالثاً: نظرية تعادل أسعار الفائدة:

تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار الفروقات في مستويات الفائدة المحلية والأجنبية وكذلك التغيرات في سعر الصرف الآني والأجل، فحسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال بمعدل فائدة أعلى من ذلك السائد في السوق المحلي لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل.¹

رابعاً: نظرية كفاءة السوق:

يعتبر السوق كفاء إذا كانت الأسعار تعكس كل المعلومات المتاحة تكاليف، وإذا كانت تكاليف المعاملات ضعيفة وتغيرات أسعار الصرف عشوائية، وبذلك يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازي، معدل التضخم...، وهذا يعني أنه لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب، كما أن التسعيرة الأجلة يمكن اعتبارها كمؤشر قوي على السعر الآني المستقبلي. حيث يرى المنظرون أن الأسواق تعد كفاءة في حين يؤكد الممارسون على عدم وجود كفاءة نسبية في أسواق الصرف.²

خامساً: نظرية كمية النقود:

ترتكز هذه النظرية على أن سعر الصرف هو ظاهرة نقدية نظراً لتأثره بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود، إذ أن عرض النقد في كل بلد يحدد بشكل مستقل من قبل السلطات النقدية أما الطلب على النقود فيتحدد بمستوى الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة، حيث يمارس سعر الفائدة تأثيراً مهماً في تحديد سعر الصرف، فزيادة سعر الفائدة في دولة ما بالنسبة لمثيله بالخارج يؤدي إلى زيادة سعر الصرف، ويحدث العكس في حالة خفض سعر الفائدة.

إلا أن سعر الفائدة ال يعمل بمعزل عن المعروض النقدي بل يمكن أن يعملان في اتجاهين متضادين، ويلغي كل منهما أثر الآخر، فزيادة المعروض النقدي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبذلك تصبح السلع المحلية أقل تنافسية فينخفض سعر الصرف، ويحدث العكس في حالة خفض المعروض النقدي.³

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سعر الصرف:

يتحدد سعر الصرف لأي عملة من العملات في ضوء العوامل الرئيسية تؤثر عليه نذكر منها:

¹ محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص 31.

² لجلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة، بيروت، لبنان، 2010، ص 126.

³ محمد كمال الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

- أ. معدل التضخم السائد: يعتبر التضخم أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف فعندما يكون معدل التضخم مرتفعاً في إحدى الدول، فإن قيمة عملتها تقل مقارنة بعملة أي دولة ذات معدل تضخم أقل. وتربط النظرية الاقتصادية بين معدلات التضخم النسبية بين دولتين وبين التغير في سعر الصرف بين عملي هاتين الدولتين، وتفترض هذه النظرية أن التغير في سعر الصرف بين عملي أي دولتين تكون مساوية للتغير في مستويات الأسعار بن هاتين الدولتين.¹
- ب. معدلات الفائدة: لا شك أن معدل الفائدة على الودائع في إحدى الدول يؤثر على سعر الصرف لعملة هذه الدولة. حيث يؤدي ارتفاع معدل الفائدة على الودائع لدولة ما إلى زيادة الطلب على عملتها للاستثمار فيها بهدف الحصول على العائد المرتفع، مما ينتج عنه زيادة سعر صرف هذه العملة أو على الأقل الحفاظ على سعرها الحالي.²
- ج. ميزان المدفوعات: يتضمن ميزان المدفوعات المعاملات الاقتصادية التي تمت بين دولة معينة وغيرها من الدول خلال سنة مالية وذلك في شكل معين تحت مجموعات مترابطة ومتجانسة، ويعتبر ميزان المدفوعات لدولة معينة من العوامل الهامة التي تؤثر على معدل تبادل أو سعر الصرف لعملة تلك الدولة. فالدولة التي تزيد صادراتها المجمعة عن وارداتها المجمعة سوف تحقق فائض في ميزان مدفوعاتها، وهذا الفائض سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة هذه الدولة، مما يؤدي إلى زيادة قيمة عملتها والذي يتمثل في زيادة سعر صرف هذه العملة.³ والعكس صحيح، فإن الدولة التي لديها عجز في ميزان مدفوعاتها سوف تعاني من هبوط قيمة عملتها أي انخفاض سعر الصرف لهذه العملة.
- د. الاحتياطي النقدي للدولة: يتمثل الاحتياطي النقدي لأي دولة في مقدار ما تملكه هذه الدولة من العملات الأجنبية والذهب، ومن الضروري متابعة هذا الاحتياطي والتغيرات التي تطرأ عليه. فمثلاً العجز الكبير في ميزان المدفوعات قد يتطلب ضرورة تخفيض سعر صرف العملة، ولكن إذا كانت الدولة تحتفظ باحتياطي نقدي كبير، فإنه يمكن عدم اللجوء إلى تخفيض سعر صرف العملة على الأقل في الأجل القصير.⁴ ويعني ذلك أن وجود احتياطي نقدي كبير لدى الدولة يعمل على الحفاظ على سعر صرف العملة من الانخفاض.
- هـ. تدخل الدولة في السوق المصرفي: قد تقوم الحكومة من خلال البنك المركزي للدولة بالتدخل في الأسواق المالية الدولية للتأثير على العملة المحلية بالنسبة لعملة أو عملات أجنبية معينة. ففي حالة اتجاه سعر صرف العملة إلى الانخفاض يقوم البنك المركزي بشراء مبالغ كبيرة من هذه العملة لزيادة الطلب عليها وذلك بهدف تثبيت سعر صرف العملة أو زيادته. أما في حالة اتجاه سعر صرف العملة إلى

¹ حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهران الشرق، القاهرة، ص 52.

² لجلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 144.

³ علي سعد محمد، الإدارة المالية الدولية، دار التعليم الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 362.

⁴ حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 57.

- الارتفاع، فإن البنك المركزي يقوم ببيع كميات معينة من هذه العملة لزيادة المعروض منها في السوق مما يؤدي إلى الحد من ارتفاع سعر صرف العملة ومن ثم زيادة قيمتها.¹
- و. ربط العملة المحلية بإحدى العملات الأجنبية: يؤدي ربط العملة المحلية بإحدى العملات الأجنبية إلى التأثير في سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى، وذلك نتيجة تغير سعر صرف العملة الأجنبية المرتبطة بها انخفاضا وارتفاعا.
- ز. السياسة الاقتصادية والمالية للدولة: تعتبر السياسة الاقتصادية والمالية للدولة من العوامل المؤثرة على سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى. فعندما تعمل الحكومة على تخفيض معدل التضخم عن طريق تخفيض السيولة النقدية في الداخل أو تشجيع الصادرات، فإن هذا يؤدي إلى زيادة سعر صرف العملة المحلية مقارنة بالعملات الأخرى.
- ح. مدى الاستقرار السياسي في الدولة: إن درجة الاستقرار السياسي في الدولة تعتبر من العوامل التي قد تؤثر على سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى. فالدولة ذات الاتجاهات السياسية الواضحة والمستقرة سياسيا واجتماعيا تتمتع عملتها بدرجة كبيرة من الثبات وتكون قيمتها مرتفعة بالنسبة للعملات الأخرى، أما الدولة التي تتعرض للانقلابات والاضطرابات فتكون عملتها محل عدم ثقة وتتعرض قيمتها للانخفاض، حيث يلجأ المتعاملون في أسواق الصرف إلى العملات الأكثر استقرارا والتي تحافظ على قيمتها.²

¹ حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 61.

² علي سعد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 369.

المبحث الثاني: مخاطر سعر الصرف:

المطلب الأول: تسيير المخاطر المالية:

إن المؤسسة تؤثر وتتأثر بالبيئة المالية المحيطة بها، وبما أن المحيط يتميز بحالة عدم التأكد فهذا يجعل المؤسسة لمجموعة من المخاطرة المالية، التي لابد من تسييرها والتحكم فيها.

أولاً: مفهوم المخاطرة:

وتعرف المخاطرة بعدة تعاريف نذكر منها:

1. يمكن تعريف المخاطرة على أنها حالة عدم التأكد بالاستثمار أو التذبذب، أو الخسارة المتعلقة بالاستثمار في أصل ما، أو قد تعني العائد الفعلي الذي يحصل عليه المستثمر يكون أقل من العائد المتوقع.

2. تعني المخاطرة احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المتوقع على الاستثمار، وتقاس المخاطرة بناء

على ذلك بمقدار الانحراف المعياري للعائد الفعلي على العائد المتوقع.¹

وبناء على ما سبق يمكن تعريف المخاطرة كمايلي:

المخاطرة هي حالة عدم التأكد التي تصاحب تحقيق نتائج غير مرغوب فيها، وتؤدي إلى حدوث خسائر

مادية قابلة للقياس.

ثانياً: أنواع المخاطر

تضيف المخاطرة من وجهات نظرة عديدة وحسب عدة معايير*، حيث تضيف حسب مصادرها إلى:

1. المخاطرة النظامية: يطلق عليها عدة تسميات منها المخاطرة السوقية المنتظمة، العادية، المخاطر غير

القابلة للتنوع، وهي المخاطر التي تنتج عن عوامل تؤثر في جميع الأوراق المالية بوجه عام، ولا يقتصر

تأثيرها على مؤسسة معينة أو قطاع معين، وترتبط بالظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية

كالحروب، حيث تتأثر جميع الأوراق المالية بهذه العوامل و بدرجات متفاوتة، إذ أن أكثر المؤسسات

تعرضاً للمخاطرة النظامية هي تلك التي تتأثر مبيعاتها وأرباحها و بالتالي أرباح أسهمها بمستوى النشاط

الإقتصادي بوجه عام و كذلك بمستوى النشاط في سوق الأوراق المالية.²

2. المخاطرة غير النظامية: تسمى أيضاً بالمخاطر الخاصة القابلة للتنوع، وهي المخاطر الناجمة عن

عوامل تتعلق بمؤسسة معينة أو قطاع معين، دون مؤسسات أخرى أو قطاعات أخرى، وتكون مستقلة

عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل مثل الأخطاء الإدارية، إضراب عمالي في مؤسسة معينة

¹ محمد مطر فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 32.

² يمكن تقسيم المخاطر من عدة زوايا، من بينها التقسيم إلى مخاطر الأعمال ومخاطر مالية، حيث ترتبط مخاطر الأعمال بطبيعة وخصوصيات أنشطة المؤسسة إلى المخاطر المالية فتتعلق بالخسائر المحتملة في الأسواق المالية، نتيجة تقلبات التي تحدث في مختلف المتغيرات المالية (أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأصول المالية).

² محمد مطر فايز تيم، مرجع سبق ذكره، ص 150.

وتعتبر هذه المخاطرة عشوائية يصعب التنبؤ بها ولكن يمكن الحد منها عن طريق التنوع أي تنوع "المحفظة" باصول مختلفة ولكي ينجح التنوع يجب أن يكون معامل الارتباط سالبا وقويا بين هذه الأصول.¹

3. **المخاطرة الكلية:** تعرف "بأنها إجمالي المخاطر التي يتعرض لها عائد الاستثمار، وهي تعني التقلب الكلي في العائد على الإستثمار"²، وإن حصل جمع المخاطرة النظامية مع المخاطرة غير النظامية ستشكل المخاطر الكلية أو المخاطرة المحفظة، حيث يستطيع المستثمر القضاء على المخاطر غير النظامية من خلال التنوع لكنه لا يستطيع القضاء على المخاطر النظامية.

المطلب الثاني: مخاطر تقلبات أسعار الصرف:

يتعرض المصدرون والمستوردون والشركات متعددة الجنسيات لنوع من المخاطر يطلق عليه مخاطر سعر الصرف، وعليه يمكن تعريفه كالتالي:
أولا: تعريف مخاطر سعر الصرف:

تعرف مخاطر أسعار الصرف بأنها مخاطرة الخسارة المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف، وتعني الخسائر المحتملة التي تتعرض لها المؤسسة جراء تغيرات تكافؤ الصرف بين عملة نقدية محلية وعملية نقدية أجنبية. وأن التغيرات تتأثر عادة من مكاسب أو من خسائر أسعار الصرف.³
حيث يتوقف مخاطر سعر الصرف على عاملين أساسيين⁴:

الأول متعلق بثمن العملة الصعبة للسلعة أو الخدمة التي يتم إستيرادها أو تصديرها.
أما الثاني: فهو مبلغ المعاملة التجارية أو الصفقة المقررة بهذا الثمن وعليه فإن مخاطر سعر الصرف مرتبط بالتجارة الدولية وهو مرتبط بعامل الزمن لأن أسعار الصرف غير مستقرة مما يترتب عنها مخاطر كبيرة كلما طالت فترة العقد.

ثانيا: مخاطر أسعار الصرف:

على إثر المعاملات التي تبرم بعملة أخرى غير العملة الوطنية للمؤسسة تجد المؤسسة نفسها أمام مخاطر سعر الصرف، ومن هذا المنطلق يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من أوضاع لأخطار سعر الصرف:⁵

1. المخاطر المرتبطة بالصفقات المالية (التعاملية):

¹ شمخي بوبكر، تقييم الأوراق المالية من منظور التحليل الأساسي لغرض الإستثمار المالي (دراسة حالة دار البيضاء للقيم المنقولة)، مذكرة مقدمة لإستكمال

متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص 40.

² محمد مطر فايز تيم، مرجع سبق ذكره، ص 150.

³ علي سعد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 120.

⁴ رسمية أحمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دار المعترف، عمان، الأردن، 2005، ص 211.

⁵ إلياس بن سامي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية: دروس وتطبيقات)، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، الأردن، 2011، ص ص 46-47.

تواجه المؤسسة التي تنظم أصولها و خصومها المتداولة بالعملات النقدية الأجنبية وضعية صرف تعاملية و التي تنشأ عنها مخاطر أسعار الصرف المعاملة التي ترتبط بعمليات القرض و الاقتراض المبرمة بالعملية الأجنبية إما على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل، أي أن المؤسسة تطرح أوراقها ، المالية للاكتتاب (تقرض) أو تستثمر(توظف) بعملة أجنبية، و غالبا وما تكون هذه الوضعية المتعلقة بالصفات التجارية المعاملات، المصرفية و المالية المثبتة بالعملات النقدية الأجنبية، و عند تغيرات أسعار الصرف فإن المؤسسة تكون مجبرة على تسديد مبلغ أكبر من رأس المال المقترض في حالة ارتفاع سعر العملة الأجنبية التي حررت بها الورقة المالية ، أما في حالة العكس فإن المؤسسة قد تجازف برأس مالها و منه ينخفض مال المسدد و تظهر هذه المخاطر بشكل واضح قبل إعداد الفاتورة.

2. خطر الصرف المتعلق بعمليات التجمع للمؤسسات العلمية (المحاسبية):

ينتج هذا الخطر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الفروع) أو غير المباشرة (مساهمات) و بذلك فهي تخص المؤسسات الأم التي تقوم بتجميع حساباتها في القوائم مالية موحدة لمختلف فروعها الأجنبية، فعند التوطيد (التجميع) يتغير الأصل الصافي معبراً عنه بالعملية الأجنبية بدلالة قيمة عملة البلد الذي يتواجد فيه الاستثمار(فرع أو ساهمة) ، فإذا كان السعر المستعمل عند التوطيد مختلفا عن التكلفة التاريخية فإنه ينتج ما يسمى بفرق الدمج، حيث تختلف التطبيقات المحاسبية في هذا المجال مختلفة بحسب البلدان و أحيانا مختلفة داخل البلد الواحد بحسب المؤسسات.

3. خطر الصرف الإقتصادي (مخاطر المنافسة):

يعتمد وضع سعر الصرف الإقتصادي على تأثير تغييرات أسعار الصرف على صافي القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية المتوقعة، و تظهر في المؤسسات التي تتأثر سيولتها النقدية على المدى الطويل إيجابا أو سلبا بتغيرات المستقبلية و بأثر تغيرات الأسعار على التكاليف و حجم المبيعات، إذ تتأثر إثرها المؤسسة بمخاطر تمس وضعيتها التنافسية لمنتجاتها، نتيجة لتقلب معدل الصرف الحقيقي، و تؤدي هذه المخاطر إما إلى ارتفاع أسعار منتجاتها أو إنخفاضها بالنسبة لعملاتها المتواجدين في الخارج، الأمر الذي يؤدي إلى تأثير صادرات المؤسسة و وارداتها و هي مخاطر صعبة القياس، و لها إنعكاسات كبيرة على البعيد.

المطلب الثالث: قياس مخاطر سعر الصرف:

قبل قيام المؤسسة بتسيير خطر الصرف المتوقع ومحاولة تدنئته، فإن المؤسسة تقوم بحساب وضعيتها من الصرف المتعلقة بالعملية التجارية أو المالية التي تجريها.

أولا: تعريف وضعية الصرف:

تعرف بأنها وثيقة محاسبية لجرد مجموعة مخاطر الصرف في مؤسسة ما (أو المستثمرة ما)، واستخراج الرصيد بين مختلف الإلتزامات والحقوق للعملات الأجنبية، يحسب بالنسبة لكل عملية وبالنسبة لكل تاريخ، ومن ثمة التعرف على كيفية تسيير المخاطر الناجمة عنها، يمكن حساب وضعية الصرف لعملة صعبة ما في تاريخ معين¹، بالعلاقة التالية:

وضعية الصرف = وضعية الصرف الخزينة بالعملة الصعبة (السيولة المتوفرة بالعملة الصعبة في ذلك التاريخ) + مجموع الأموال المراد تحصيلها بالعملة الصعبة - مجموع الأموال المراد تسديدها بالعملة الصعبة.

ونميز وضعيات سعر الصرف كالآتي²:

أ. وضعية الصرف مغلفة: المؤسسة ليست معرضة لخطر الصرف لأن حقوقها تساوي ديونها عند تاريخ استحقاق محدد.

ب. وضعية صرف مفتوحة وطويلة: فالمؤسسة معرضة لخطر إنخفاض أسعار الصرف النقدي المستقبلي لأن الحقوق أكبر من الديون، وهذا ما يتطلب تغطية آجلة حيث يترجم ذلك بتحصيل مبلغ أقل بالعملة الوطنية (حالة مؤسسة مصدرة).

ج. وضعية صرف مفتوحة قصيرة: إذا كان المجموع سالب (ديون أكبر من حقوقها) إذ ما يتطلب تغطية عاجلة تكون المؤسسة معرضة لخطر ارتفاع أسعار الصرف النقدية المستقبلية، ويترجم ذلك بدفع مبلغ أكبر

(تسديد) بالعملة الوطنية (مؤسسة مستوردة).

ثانيا: التمثيل المصفوفات لوضعيات مخاطر الصرف:

يمكن تحديد وقياس خطر الصرف عن طريق تمثيله بمصفوفة تعكس وضعيات الصرف من خلال حساب الأرباح وخسائر التي تتبع حالة تغير أسعار الصرف، حيث نبين في عمود المصفوفة إتجاه التغير الخاص بوضعية الصرف بالعملة الوطنية، كنتيجة لتغيرات أسعار الصرف إلى إرتفاع في السطر الأول أو الإنخفاض في السطر الثاني ويكون التمثيل كما يلي³:

¹ شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، جوان 2009، ص31.

² إلياس بن سامي، مرجع سبق ذكره، ص71.

³ رسمية أحمد أبو موسى، مرجع سبق ذكره، ص32.

1. قياس وضعية صرف طويلة: يمكن تمثيلها على الشكل التالي: معامل الموجب (+1) يعني ارتفاع قيمة وضعية الصرف مبينة بالعملة الوطنية (ربح الصرف) عند ارتفاع أسعار الصرف، معامل السالب (-1) يدل على انخفاض في وضعية الصرف (خسارة صرف) عند انخفاض أسعار الصرف.
2. قياس وضعية الصرف القصيرة: يمكن تمثيلها كالتالي: معامل سالب (-1) يدل على انخفاض قيمة وضعية الصرف (خسارة صرف) عندما ترتفع أسعار الصرف، والمعامل الموجب (+1) يدل على ارتفاع قيمة وضعية الصرف (ربح صرف) عندما تنخفض أسعار الصرف.
3. قياس وضعية الصرف المغلقة: يمكن تمثيلها بمصفوفة على الشكل التالي: معامل 0 يدل على أن قيمة وضعية الصرف مبينة بالعملة الوطنية لا تتغير نتيجة ارتفاع أو انخفاض في أسعار الصرف. ويمكن قياس مخاطر الصرف كذلك بالإعتماد على مقاييس التي تقيس، المخاطر المالية كذلك بإعتباره مخاطر نظامي يمس الأوراق المالية عن طريق التباين والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف.

المبحث الثالث: أساليب تغطية مخاطر أسعار الصرف:

المطلب الأول: التقنيات لتسيير مخاطر سعر الصرف:

ان الكثير من الدول تعاني من المخاطر الصرف على مستوى العديد من القطاعات الاقتصادية، لذا لا بد عليها أن تساهم في تطوير الوسائل الكفيلة بتسيير هذه المخاطر ومراقبتها قصد التخفيف من حدتها، و ينصح الدولة التي تريد مغادرة النظام الصرف الثابت أن تراعي أصولها و خصومها من العملة الصعبة، و خاصة أن نظام الصرف المرن هو الأكثر عرضة لكثير من المخاطر، فلا بد من فرض رقابة و التسيير دائم لهذه الموارد فيمكن أن تكون الانطلاقة من تكليف المؤسسات المالية الأخذ بهذه الحماية عن طريق الاهتمام أكثر بالمعلومات المتاحة، و تبني طرق حسابية و تقنية تمكنهم من التحكم و التنبؤ بهذه الأخطار، كما يجب عليها أن تقوم بإعداد سياسة و إجراءات داخلية احترازية للتصدي للأثار السلبية.

أولاً: التأثير على عملية الديون بواسطة عملية المقاصة:

ويشمل هذا العنصر ما يلي:

1. التغطية الذاتية والسوق التطبيقية:

ويتمثل في اجراء المقاصة بين الزمة والدين محررين بنفس العملة ولهما نفس تاريخ الاستحقاق بحيث تقوم المؤسسة بتغطية متبادلة للمبلغ الأقل، وهنا يستمر احتمال تعرض المؤسسة لخطر الصرف بالنسبة للرصيد المتبقي فقط¹.

2. المقاصة المتعددة الأطراف للمدفوعات:

¹ عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر الصرف، مؤتمر إدارة المخاطر ز اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، ص11.

تطبق هذه التقنية بشكل خاص على المؤسسات ذات الفروع المتعددة والمتواجدة في الدول الأجنبية، وتكون بينهما روابط مالية أو تجارية وبموجبها يتم تنظيم مقاصة بين ديون ومستحقات هذه الفروع، ويسمح ذلك بتقليص عدد ومبالغ التحويلات فيما بينهما ويقتصر الأمر على دفع فوارق الديون. وهنا يجب الاتفاق على تاريخ مرجعي لعمليات التسديد بين مختلف هذه الفروع وكذا العملة المستعملة وسعر الصرف المتفق تطبيقه. ومن نتائج هذه المقاصة المتعددة الأطراف تخفيض حجم المبالغ المحولة وما ينتج عنه من اقتصادات العملات المصرفية المرتبطة بها. بالإضافة الى تفادي اللجوء الى العمليات الخاصة بتغطية خطر الصرف والتي تكون في بعض الأحيان جد مكلفة.¹

3. الاختيار الحسن لعملة الفوترة:

كلما كانت درجة تقلبات العملات الصعبة كبيرة كلما كانت مخاطر الصرف كبيرة، وللتقليل نسبيا منها، فانه بالإمكان الاختيار عملات صعبة قليلة التقلب لتسوية المبادلات التي تتم بها ان توفرت الفرصة لذلك فالمؤسسة الدولية يمكنها الفوترة بعملة قليلة التقلب أو سلة من العملات:²

أ. الفوترة بالعملة الوطنية: تعتبر الفوترة بالعملة الوطنية وسيلة بسيطة لتفادي مخاطر الصرف فالمستورد أو المصدر الذي يفوتر بالعملة الوطنية، سيعرف بالضبط المبلغ الذي سيدفعه في اجال الاستحقاق وبالتالي يتفادي كليا مخاطر الصرف وهناك بعض التحفظات على هذه التقنية فيما يتعلق بإمكانية المؤسسة في اختيار العملة

ب. الفوترة بالعملة صعبة قليلة التقلب أو سلة من العملات: في هذه الحالة كل من الطرفين يحملان مخاطر الصرف بالنسبة للعملة الفوترة بها، مثل الدولار الأمريكي في شراء المواد الأولية والبتروول أو الأورو الذي يعرف استقرارا نسبيا.

ثانيا: التأثير على الأجل:

المقصود بالأجل المدة التي يمكن خلالها تحصيل المستحقات أو دفع الديون أو الالتزامات القائمة بين المتعاملين الاقتصاديين على المستوى الدولي في هذا المجال نميز الإجراءات التالية:

1. تسيير آجال العملية:

هذه العملية ليست في الحقيقة تقنية لتغطية خطر الصرف، ولكن طريقة تحاول المؤسسة حسب توقعاتها الاستفادة من التقلبات في سعر الصرف.

¹ عبد الحق بوغتروس، نفس مرجع، ص12.

² بن ياتي مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص46.

فعندما يتوقع المصدر زيادة سعر العملة المحرر بها عقد التصدير فإنه يمنح آجال كبيرة للمستورد لتحصيل المبلغ المستحق له. لكن إذا كان يتوقع عكس ذلك أي انخفاض قيمة العملة المحرر بها العقد، فسوف يحاول تسريع عملية قبض المبالغ المستحقة. أما بالنسبة للمستورد فإنه سوف يقف عكس هذا الموقف تماما.¹

2. منح الخصم بهدف الدفع المسبق:

المصدر يستطيع أن يتحكم في خطر سعر الصرف بمنحه خصما في مقابل قيام الزبون بدفع المبلغ المستحق للفائدة المصدر قبل تاريخ الاستحقاق، وذلك إذا ما توقع بأن سعر صرف عملة الفوترة عرضة لتغيير كبير خلال فترة وجيزة من الزمن. هذا المبلغ المخصص يتناسب عادة وتكلفة تغطية خطر صرف من قبل المصدر، والنتيجة هي تفادي خطر صرف بالإضافة إلى زيادة حجم السيولة لدى المؤسسة المصدرة، وعدم ضرورة تحمل خطر الإقراض من جهة، ومن جهة أخرى قد يلجأ المصدر إلى توظيف المبلغ المحصل في السوق للحصول على عائد يمكنه من الغاء تكلفة الخصم أو التقليل منها، ويوجد كذلك حسابات الاعتراض ونظام الصندوق المغلق.²

3. حسابات الاعتراض:

وهي حسابات بنكية متواجدة في الدول الأجنبية الغرض منها تلقي المدفوعات لصالح المؤسسة المصدرة من قبل الزبائن المقيمين في هذه الدول الأجنبية مما يؤدي إلى التقليل من الوقت الضروري لتحصيل هذه المبالغ وبالتالي يقلص إلى حد كبير من خطر الصرف واحتمال وقوعه.

4. تدخل شركة التأمين على التجارة الخارجية:

هي شركات وطنية يتمثل دورها في ضمان نهاية السليمة لعمليات التصدير والاستيراد، وتتدخل لتأمين مخاطر التجارة الخارجية وكذلك لتأمين مخاطر الصرف عندما تكون هذه الأخيرة غير مغطاة بإحدى تقنيات السوق، وعليه بإمكان المصدرين إبرام عقود الضمان مع هذه الشركة لتجنب المخاطر الناجمة عن القروض التجارية للعملاء الأجانب من خلال تأمينها، أي نقل المخاطرة من شخص لا يرغب في تحملها إلى شخص آخر (شركة التأمين) يبدي استعدادها لتحملها مقابل ثمن، أي الحماية من الأخطار المحتملة الوقوع في المستقبل.³

المطلب الثاني: أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية:

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار المتبادلة بين الدول. ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق، تطورت أنظمة الصرف من التثبيت إلى المرنة المطلقة لمواجهة تلك التطورات، ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة

¹ عبد الحق بوغروس، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² ابتسام بوبه، أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك، مذكرة الماستر، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أم البواقي، 2014-2015، ص 54.

³ لعلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 152.

أفكار نقدية لتحليل اثر تغيرات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية، ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه التحليلات الاقتصادية نظرا لأهميتها في التأثير على ميزان التجاري وتحسين وضعيتها.

أولاً: أثر سعر الصرف على الصادرات:

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توجي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة وهذا فان تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو ايجابي وهذا بتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف والعكس في حالة الدول التي تتميز هيكل إنتاج وحجم تجارة أقل.¹

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوة العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبه دائن والمدين (الصادرات والواردات) يعكس لنا قوة السوق الصرف الأجنبي، حيث يساهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو رفعها ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية ارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية:²

- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.
- ارتفاع الأسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي الارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.
- بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية.
- نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.

¹ أسامة محمد القولي ومجدي محمود شهاب، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، ص 23.

² سي محمد كمال، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري دراسة لحالة الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2012-2013 ص 18.

ثانيا: أثر سعر الصرف على الواردات:

ان تحفيض قيمة العملة المحلية يجعل اسعار الواردات اكثر ارتفاعا داخليا، اما سعرها مقوما بالعملية الاجنبية فيظل دون تغيير حجم الواردات بالتاكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات وبتزايد حجمها من هذه السلع وتخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي الى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية الى التراجع، اما اذا ما تعلق الامر بالسلع الرأسمالية والمواد الاولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدولة النامية على إحلال المواد الاولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الانتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الامر ليس بالهين حتى وان توفرت الامكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير ان امكانية الاحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الاولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية.¹

اما في حالة ارتفاع قيمة العملة او لجوء الدولة الى رفعها بغية تقليل اعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي الى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي الى زيادة المعروض المحلي من السلع فتنخفض الاسعار، اضافة الى خفض تكلفة الانتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من مواد الخام.

¹ أسامة محمد القولي ومجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الخلاصة الفصل:

لقد تناول هذا الفصل دراسة سعر الصرف الذي يمثل أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وهو عبارة عن متغير جد حساس وذو أهمية بالغة القصوى على المستوى المالي والاقتصاد، حيث يتعرض هذا المتغير إلى الكثير من التقلبات التي تؤدي إلى حدوث اختلالات واضطرابات على المستوى التبادل الدولي والمحلي.

إن الطبيعة المتغيرة والمستمرة لأسعار الصرف يجعل مالكي ومتعاملي أسواق الصرف يتعرضون إلى حدوث خسائر ناتجة عن انخفاض أسعار الصرف وهو ما يدعى بمخاطر الصرف، والذي من شأنه تحقيق نتائج غير مرغوب فيها تؤدي إلى حدوث خسائر مادية قابلة للقياس.

يمكن القول إن لسعر الصرف أهمية كبيرة في تحديد مختلف التغييرات الاقتصادية العامة وتحقيق التوازن في سوق الصرف. حيث أن دراسة ومتابعة سعر الصرف وما تحدثه تغيراته من آثار على التجارة الخارجية تعد من الأولويات، باعتبار الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تطوير اقتصاديات البلدان من خلال تطورات التجارة الخارجية وهذا ما سوف نتطرق له الفصل الموالي.

الفصل الثاني

آليات تمويل التجارة الخارجية

تمهيد:

تصبح علاقات التجارة الخارجية ضرورة حتمية لأي دولة خاصة في ظل التطورات السريعة التي شهدتها الساحة الاقتصادية العالمية، لذا أصبح لزاماً تطوير وتسهيل التجارة الخارجية والتخفيف من العراقيل التي تواجهها والبحث عن أفضل الطرق التي تسمح بتوسيعها، وهذا لكونها أساس التبادل الدولي، فهي تحتاج إلى تمويل دائم يضمن استمرارها، تلجئ معظم المؤسسات سواء المصدرة أو المستوردة إلى النظام البنكي الذي يمنحها عدة تمويلات من أجل السير الحسن للعمليات التجارية، وأحد انشغالها الرئيسية، خاصة في الوقت الذي أصبحت فيه التجارة الخارجية همزة وصل بين البلدان والركيزة الأساسية لكل اقتصاد وسيلة لزيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة، وبفضلها ينمو الاقتصاد الوطني لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى تمويل التجارة الخارجية. يكون هيكل هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية؛

المبحث الثاني: عموميات حول تمويل التجارة الخارجية؛

المبحث الثالث: وسائل الدفع في تمويل التجارة الخارجية؛

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم، والذي يتزايد هذا الاعتماد المتبادل بصورة مستمرة مع تزايد درجة عولمة الاقتصاد والسوق.

إذا نجدها تلعب دورا كبيرا في مجال تمويل التجارة الخارجية، وفي هذا المجال هناك عدة أساليب وتقنيات تستخدم لتسهيل عمليات التجارة الخارجية بجانبها الصادرات والواردات.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية:

الفرع الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية:

المفهوم الأول: لقد تعددت الصيغ المختلفة لمفاهيم التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها، فقد عرفت بأنها تمثل (أهم صورة للعلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات).

كما تعرف على أنها: (عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة).¹ أو هي التي تتم من خلال عمليات تصدير واستيراد حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة لأخرى وفق إجراءات إدارية ومالية.

المفهوم الثاني: هي المعاملات التجارية الخارجية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والرؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة، ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية فيما يلي:²

- تبادل السلع المادية وتشمل على السلع الاستهلاكية، والسلع الإنتاجية، والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسيطة؛
- تبادل الخدمات والتي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن والسياحة وغيرها؛
- تبادل عنصر العمل ويشتمل على الأيدي العاملة من بلد لآخر بالإضافة إلى الهجرة.

¹ سليمان عبد العزيز، عبد الرحيم، التبادل التجاري الأسس: العولمة والتجارة الإلكترونية، دار الحامد، الطبعة 01، السودان، 2004، ص 42.

² سعيد مطر، موسى وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء، الطبعة 01، الأردن، 2001، ص 13.

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية وهيكلها:

أولاً: أهميتها:

وتكمن أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:¹

بالنسبة لعملية الاستيراد: الاستيراد جزء من التجارة الخارجية يتضمن تخطيطاً ووضع سياسات، لذا يجب سياسة محكمة في ميدان شراء المنتجات، مجالات واسعة من الأنشطة المكملة والمرتبطة والسلع التي من الضروري استخدامها لضمان منافسة دائمة ومرتبطة بعنصر التكاليف، ومن هنا نستنتج أن وجود الاستيراد دليل لوجود التصدير من بلد آخر.

بالنسبة لعملية التصدير: التصدير عبارة عن تسويق للسلع والخدمات إلى البلدان الأجنبية مقابل الحصول على العملة الصعبة، ويعتبر التصدير من أكثر الأشكال اقتحاما للأسواق الخارجية، كما أن معظم المؤسسات ترغب في ممارسة العمليات التصديرية، بحيث يعتبر النشاط التصديري في حد ذاته مقياساً للمرونة التنافسية للمؤسسات، ولمعرفة قدراتها على التكيف مع البيئات الأخرى.

ثانياً: هيكلها:

1. الصادرات: أن الصادرات مفهوم واحد مهما تعددت الأفكار أو اختلافات الآراء حيث تعرف بأنها النشاط الذي يؤدي تبادل السلع والخدمات من المنتج والمستهلك أو من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة وهي تنقسم إلى:²

- صادرات منظورة: تتمثل في السلع الملموسة
- صادرات غير المنظورة: تتمثل في الخدمات.

2. الواردات: عكس الصادرات يمكن أن تعرف الواردات على أنها عملية إدخال السلع والخدمات الأجنبية إلى السوق الوطنية وتنقسم هي الأخرى إلى ما يلي:

- الواردات المنظورة: وهي الواردات الملموسة كالسلع.
- الواردات غير منظورة: تتمثل في الخدمات.

¹ زوال لحبيب، تمويل التجارة الخارجية مخاطر و ضمانات، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة البليدة، 2003-2004، ص 15.
² أحمد حشيش عادل، العلاقة الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، 1993، بيروت، ص 50-51.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية:

ترتبط مختلف بلدان العالم فيما بينها بعلاقات اقتصادية متشعبة تنشأ بمناسبة تبادل السلع والخدمات فما هو أساس ذلك التبادل الدولي، ويمكن حصر أسباب قيام التجارة الخارجية فيما يلي:¹

1. تحقيق الاكتفاء الذاتي: لا تستطيع أي دولة الاعتماد على نفسها كلياً نظراً لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة؛
2. التخصص الدولي: لا تستطيع الدول أن تعتمد على نفسها كلياً في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم ولذلك يجب على كل الدول أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تأهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل أو بكفاءة عالية؛²
3. اختلاف تكاليف الإنتاج: يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها، والذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير، وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكلفة الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بدولة الثانية؛
4. اختلاف ظروف الإنتاج: فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيجب أن تختص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي؛
5. اختلاف الميول والأذواق: فالمواطن يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل منها وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية:

هناك عدة عوامل تؤثر على التجارة الخارجية وهي كما يلي:³

1. التفوق النسبي في بعض الفروع الإنتاج وارتفاع الكفاءة الإنتاجية لها، فكلما كانت الدولة تتمتع بالتفوق نسبي وكفاءة عالية لبعض الصناعات فإن هذا من شأنه أن يدعم اتجاه هذه الدول إلى التخصص، ويؤدي هذا إلى توسعها في هذه الصناعة؛
2. تنوع الطلب، فكلما كان الطلب المستهلكين أكثر تنوعاً أدى إلى زيادة التجارة الخارجية للدولة؛

¹ الشافعي محمد زكي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة، ص 10.

² سعيد مطر، موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 17.

³ أحمد حشيش عادل، مرجع سبق ذكره، ص 11.

3. درجة اشتداد طلب الدول الأجنبية على منتجات الدولة فازدياد طلب الدول الخارجية على منتجات الدولة يؤثر على حجم التجارة الخارجية؛
4. تكاليف النقل وسهولة المواصلات، فالدولة التي تحظ بمواصلات جيدة ورخيصة التكاليف بينها وبين بقاع العالم الأخرى يزداد حجم تجارتها بالنسبة للدول الأخرى التي تقل عنها في هذه الناحية؛
5. عدم وجود عوائق اصطناعية بين الدول، فالرسوم الجمركية ونظام الحصص وما إلى ذلك من الأنظمة التي تتبعها الدول المختلفة للحد من الواردات تعرقل التجارة الخارجية وتقلل من كميتها؛
6. الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي كعامل مهم من عوامل زيادة حجم الصادرات بين الدول.

المبحث الثاني: عموميات حول تمويل التجارة الخارجية:

لقد تطور التمويل بصورة كبيرة إذ أصبح يأخذ مكانة، وذلك لحاجة وضرورة المؤسسات مهما كان نوعها وشكلها لمصادر لتمويل التجارة الخارجية ولذلك تعددت طرق التمويل.

المطلب الأول: مفهوم التمويل:

تطور مفهوم التمويل وظهر كعلم منفصل عن الاقتصاد في بداية القرن العشرين ففي الأربعينات زاد اهتمام المؤسسات بكيفية استخدام الأموال استخداماً أمثل وذلك عن طريق استعمال التحليل المالي وأساليب التخطيط المالي. والرقابة ودراسة التدفقات وفي الخمسينات زاد الاهتمام بقرارات الاستثمار طويل الأجل وتوفير الأموال اللازمة للتوسع، وفي الستينات شهدت اهتماماً كبيراً بدراسة تكلفة رأس المال نتيجة الأعمال الرائدة في قطب التجارة، فهذه التغيرات الهائلة أدت إلى الاهتمام الكبير بالتمويل.

للتمول معنيين معنى حقيقي والآخر نقدي، والمعنى الحقيقي يقصد به:

- توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية أيضاً السلع والمواد والخدمات اللازمة لبناء هذه الموارد واستخدامها في مجال إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية.
- يعرف التمويل على أنه "توفير النقود في الوقت الذي تمس الحاجة إليه وتوفير الوسائل التي تمكن الأفراد من الاستهلاك أكثر مما ينتجون في فترات معينة من الوقت".¹
- التمويل هو "توفير الأموال اللازمة حسب الحاجة بقدر المطلوب واستغلالها الأمثل لتغطية المشروع".²
- كما عرف على أنه "إمداد المؤسسات بالمال اللازم لإنشائها أو توسعها أو تفريقها وهو من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الصناعية في كل البلاد بوجه عام، إذ لقيام لأي عمل يعود بربح

¹ عمر حسين، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة 4، 1999، ص ص 145-146.

² طاهر حيدر، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل، بيروت، 1997، ص 105.

أواستثمار يقل فائدة، بغير وجود رأس المال، ويقدر حجم التمويل وتسيير مصادره وحسن استثماره، يكون العائد أو الربح الذي هو هدف كل نشاط اقتصادي¹.

المطلب الثاني: طرق التمويل التجارة الخارجية:

تنقسم عمليات تمويل التجارة الخارجية إلى تمويل قصير الأجل وتمويل متوسط وطويل الأجل.

الفرع الأول: التمويل قصير الأجل:

يتمثل في القروض القصيرة الأجل التي تمنح لتمويل نشاطات الدفع ما بين المؤسسات واستغلالها الجارية وتتراوح مدتها ما بين 3 إلى 12 شهر وفي حالات خاصة 18 شهرا ونميز نوعين هما:

أولاً: قروض التصدير قصيرة الأجل: وتتمثل فيما يلي:²

- قروض التنقيب: مدته سنة واحدة وهو يساعد المصدرين على تغطية تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.
- قروض التمويل المسبق: يساعد هذا النوع على تغطية التكاليف الناتجة عن المرحلة التحضيرية لتنفيذ العقد.
- قروض تمويل المخزونات: وهو يساعد المصدر على تسديد كل النفقات المتعلقة بتخزين السلع الوطنية في الخارج قبل بيعها وتوزيعها.
- قروض الشحن: ويمنح للمصدر من أجل تغطية نفقات النقل والشحن للسلع المباعة.

ثانياً: قروض الاستيراد قصيرة الأجل:

1. الاعتماد المستندي: يعتبر هذا القرض من أشهر الوسائل المستعملة في تمويل الواردات ويرجع ذلك إلى الضمانات البنكية المقدمة للمصدرين والمستوردين، وهو يربط بين أربعة أطراف هم: المصدر، بنك المصدر، بنك المستورد، بنك المصدر.³ وذلك يتم وفق التسلسل العام التالي:
 - إبرام عقد استيراد البضاعة مع المصدر الذي يتعين عليه القيام بإرسال هذه المستندات إلى المستورد.
 - طلب المستورد من بنكه فتح اعتماد مستندي ويتعهد البنك في حالة قبول ذلك بتسديد مبلغ الصفقة.

¹ محمد توفيق ماضي، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص 60.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 116.

³ سمير حسون، الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك، الطبعة 2، المؤسسة الجامعية، لبنان، 2004، ص 221.

- مقابل استلام مجموع المستندات الدالة على تنفيذ العقد وإرسال البضاعة.
 - التسديد الفعلي لصالح المصدر وذلك عن طريق البنك الذي يمثله.
 - قيام البنك المصدر يجعل حسابات هذا الأخير دائنا.
2. التحصيل المستندي: هو وسيلة دفع دولية يتم تبادل الأوراق التجارية مقابل الدفع أو القبول والأطراف المتدخلة فيه هي: البائع، المستورد، بنك البائع، البنك المكلف بالتحصيل.
- وتجدر الإشارة إلى أن التحصيل المستندي يقدم ضمان للبائع بتحصيل مبلغ البيع نقداً أو كميالة مؤجلة الدفع، وللمشتري باستلام البضاعة، وفي حالة عجز المشتري عن السداد، البائع يكون له حلين أما إرجاع البضاعة وتحمل كل النفقات، أو البحث عن مشتري آخر يقبل البضاعة.¹
3. خصم الكميالة المستندية: وهي إمكانية ممنوحة للمصدر كي يقوم بتعبئة الكميالة التي تم سحبها على المستورد، وفي حالة التحصيل المستندي يطلب المصدر من بنكه أن يخصم له هذه الكميالة لكي يدفع قيمتها له.²

الفرع الثاني: تمويل متوسط وطويل الأجل:

- وتشمل القروض المتوسطة التي مدتها تتراوح ما بين سنتين إلى 5 سنوات، والقروض الطويلة مدتها تفوق 5 سنوات ونميز 4 أنواع من هذا التمويل وهي كما يلي:
- أولاً: قروض المشتري: وهو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من بنوك بلد المصدر بإعطاء قرض للمستورد بحيث يستعمله هذا الأخير، بتسديد مبلغ الصفقة نقداً للمصدر ويمنح للمشتري لفترة تتجاوز 18 شهراً، ويلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات ما بين المستورد والبنوك المعنية بإتمام عملية القرض هذه، يتم هذا النوع من القروض بإمضاء عقدين مستقلين:³
1. العقد التجاري: يبين فيه نوعية السلع ومبالغها وشروط تنفيذ الصفقة، فهو يحدد شروط البائع وإجراء الدفع الفوري للبائع من طرف المشتري.
 2. عقد القرض: يبين فيه شروط إتمام القرض وإنجازه مثل فترة القرض وطريقة استرداده ومعدلات الفائدة المطبقة.

¹ Loc. bornent –Rolande. La banque et les entreprises. GAULINO. Paris. 1995. p82.

² الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 120.

³ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 125-126.

ثانيا: قروض المورد: وهو قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته، ولكن هذا القرض هو ناشئ بالأساس عن مهلة للتسديد يمنحها المصدر لفائدة المستورد، وبصفة عامة فقرض المورد هو شراء للديون من طرف البنك على المدى المتوسط ووجه الاختلاف بين قرض المورد وقرض المشتري هو أن قرض المشتري يمنح للمستورد وثانيا أن قرض المورد يتطلب إبرام عقد واحد يتضمن الجانبين التجاري والمالي، ويتحقق هذا القرض من شحن البضاعة عن طريق الكمبيالة التجارية المقبولة من طرف المشتري والمضمونة من طرف بنك¹.

ثالثا: التمويل الجزافي: وهو العملية التي يتم بموجبها خصم الأوراق التجارية بدون طعن، فهذا التمويل

يمكن

تغطية الديون الناتجة عن الصادرات لفترات متوسطة بصفة عامة، التمويل الجزافي هو شراء ديون ناشئة عن الصادرات السلع والخدمات.

رابعا: قرض الاجاري الدولي: ويتضمن مضمون هذه العملية في بيع المصدر سلعته إلى شركة الإيجار الدولية، وهي تقوم بتأجيرها للزبون الأجنبي، وتصل ملكية السلعة المؤجرة طوال مدة الإيجار وينتفع المستأجر حق الانتفاع بالسلعة طوال هذه المدة مقابل دفع سلسلة من الأقساط السنوية كمدفوعات الإيجار المؤجر مع تملكها عندما يصل مجموع الأقساط ثمن المأجور والمتفق عليه في العقد.²

المطلب الثالث: مصادر التمويل:

يقصد بمصادر التمويل تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على أموال بهدف استثمارها أو عملياتها الاستغلالية، ومن هنا فهي تتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم بميزانية المنشأة سواء أكانت هذه العناصر طويلة الأجل أو متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل.

الفرع الأول: مصادر تمويل قصيرة الأجل:

يقصد به التمويل الذي يحصل عليه المستثمر أو المؤسسة من الغير ومدة سداده لتتعدى السنة، وهذا النوع من التمويل يعتمد على طبيعة النشاط الذي يمارسه المشروع. وتنقسم مصادر التمويل القصيرة الأجل إلى نوعين أساسيين:

أولاً: الائتمان التجاري: الائتمان التجاري هو ائتمان قصير الأجل، ويقصد به ذلك القرض الممنوح للمؤسسة المعنية نتيجة شراء مواد أولية أو بضاعة دون أن تترتب عليها دفع قيمة هذه المشتريات نقداً، إنما

¹ صبيحة بن طلحة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجديدة في الجزائر في اطار التحولات الاقتصادية (حالة سونلغاز)، 1990-2006.

رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2008-2007، ص116.

² حمزة محمود الزبيري، أساسيات الإدارة المالية، دار الأوتل، 2001، ص225.

تؤخذ صفة المشتريات الأجلة حيث يسمح للمؤسسة بدفع قيمة مشترياتها الأجلة خلال فترة زمنية قصيرة لتتعد بالسنة الواحدة. كما يتخذ الائتمان التجاري في شكل الحساب الجاري في شكل كمبيالة أو السند الأدنى، مما يمكن المشتري من الحصول على ما يحتاجه من البضائع بصفة عاجلة مقابل وعد بالسداد، وتبرز أهميته في كونه مصدر تمويل تلقائي، أي هذا الائتمان ينشأ من العمليات التجارية العادية للمؤسسة.¹ إن الائتمان التجاري ينفرد بأهمية كمصدر للتمويل قصير الأجل في غالبية المؤسسات وخاصة تلك التي لا يستطيع استخدام مصادر التمويل الأخرى بيسر، وبداية الكلفة التي يمكن ضمانها من الائتمان التجاري، ولهذا يتمتع الائتمان التجاري بانخفاض تكلفته وربما انعدامها جعله من أكثر أنواع مصادر التمويل قبولاً في التمويل القصير الأجل.

ثانياً: الائتمان المصرفي: يقصد به بأن يقرض البنك مؤقتاً قدر معين من المال للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين بشرط أن يعيده إليه في الميعاد وبزيادة معينة تمثل سعر الفائدة، وبالتالي فهو قرض قصير الأجل يتميز بانخفاض تكلفته عن الائتمان التجاري في الحالات التي لا يستطيع معها المشروع الاستفادة من الخصم من المصادر الهامة لتمويل الأصول الدائمة للمشروعات خاصة. إذا كانت تعاني من صعوبات تحويلية، يعتبر هذا التمويل أكثر مرونة إلا أنه يتم في شكل سيولة (نقدا).²

الفرع الثاني: مصادر التمويل متوسطة الأجل:

القروض متوسطة الأجل هي نوع من التمويل المتوسط المدى ما بين سنة إلى سبعة سنوات، ويعتبر من المصادر الرئيسية لتمويل الاستثمار في الأصول الثابتة وفي الجزء الدائم من الأصول المتداولة، وتنقسم مصادر التمويل المتوسط الأجل إلى نوعين أساسيين وهما:³

أولاً: التمويل المباشر: تمنح مثل هذه القروض من قبل البنوك وشركات التأمين، وعادة يتم سداد هذه القروض بصفة منظمة على مدار عدد من السنوات، ويطلق على أقساط السداد في هذه الحالة باسم مدفوعات الإحلال، وعادة ما يكون المقرض مكفول بضمان، ويتم سداده على دفعات من أجل حماية كل من المقرض والمقترض من خطر الانقطاع المفاجئ للمدين على التسديد.

ثانياً: التمويل بالاستئجار: بإمكان الشركات أن تحصل على الخدمات الاقتصادية التي يقدمها مندوبون أن يشتري هذا الأصل ويكون ذلك عن طريق استئجار هذا الأصل، لفترة زمنية محددة مقابل دفعات إيجار ثابتة، ودفع دورياً ويمكن استئجار الأراضي والعقارات وغيرها ومن أهم مزايا الاستئجار هو رفع عبئ (خطر)

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 338.

² محمد صالح الحناوي، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 297.

³ محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 298-300.

التقادم التكنولوجي من على كاهل الشركة المستخدمة وتحمله للمؤسسة المالكة لها، والاستئجار يقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي كالآتي:

1. البيع بالاستئجار: وفي هذا النوع تقوم في نفس الوقت باستئجار الأصل المباع لمدة محددة وبشروط خاصة.
2. استئجار الخدمة: يتضمن استئجار الخدمة أو ما يطلق عليه أحيانا الاستئجار التشغيلي كل الخدمات التمويلية والصناعية، ويتطلب هذا النوع من الاستئجار أن تقوم الشركة مالكة هذه الأصول بصيانتها على أن يتضمن قسط الاستئجار تكلفة هذه العمليات.
3. الاستئجار المالي: يتميز بأنه لا يتضمن خدمات صيانة، ولا يمكن إلغائه، ولا بد من سداد قيمة الأصل الكامل، وتفسير ذلك عن طريق القيام بالتفاوض مع المنتج أو الموزع على السعر، التسليم... بالنسبة للمؤسسة. والقيام بالاتفاق على شراء البضاعة مع المنتج أو الموزع على أساس أنها ستقوم باستئجار الأصل بمجرد شرائه البنك.

الفرع الثالث: مصادر التمويل طويل الأجل:

نقصد بمصادر التمويل طويل الأجل الأموال التي توضع تحت تصرف المستثمر أو المؤسسة لفترة تفوق سبعة سنوات، وتأتي هذه المصادر من المصادر الخارجية على شكل أسهم أو قروض، وتمنحه غالبا مؤسسات متخصصة لقاء ضمانات. ويمكن تقسيم مصادر التمويل طويلة الأجل إلى أموال الملكية والأموال المقترضة.

أولا: أموال الملكية: تنقسم إلى أسهم عادية وأسهم ممتازة والأرباح المحتجزة.

1. الأسهم العادية: هي مستندات ملكية ذات قيمة، وتعتبر أحد مصادر التمويل طويلة الأجل في المشروع، ويلجأ إليها المدير المالي عندما تقتضيه ضرورة توفير مصدر طويل الأجل لتمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأمد أو ضرورة توفير التطوير في المشروع، ويتمتع حامل الأسهم العادية (المستثمر) ببعض الحقوق ومن أهمها الحق في التصويت في الجمعية العامة، و الحق في نقل الملكية الأسهم بالبيع أو بأي طريقة أخرى، و الحق في الحصول على أرباح إذ ما قررت الإدارة توزيعها، كما يتمتع كذلك بميزة هامة وهي أن مسؤولية محدودة بحصته في رأس المال.¹
2. الأسهم الممتازة: فهي تشبه السندات من حيث ثابت العائد، وتشبه الأسهم في تواجدها دائمة. والأسهم الممتازة تتميز بمايلي²:

— حامل الأسهم الممتازة الأولوية عند توزيع الأرباح.

¹ محمد سويلم، الإدارة المالية في ظل الكوكبية، دار الهاني، مصر، 1997، ص 407.

² عبد الغفار حنفي، الاستثمار في الأوراق المالية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 39.

– غالباً ما تكون لحامل الأسهم الممتازة الحق في الدائم في التصويت لمدة معينة يؤدي لعدم تمكن حملة الأسهم العادية للحصول على أرباح بالمرّة كنوع من العقوبات، كما نشير إلى تنوع السهم الممتاز، حيث نجد نوعاً يسمى بالأسهم الممتازة المجمعة للأرباح، ويكون لحملة هذا النوع من الأسهم حق ترحيل أرباح هذا العام في حالة تقرير عدم توزيعها إلى العام القادم.

3. الأرباح المحتجزة: هي عبارة عن جزء من حقوق الملكية التي تحصل عليها الشركة من ممارسة عملياتها المرهبة، فهو المتبقي من الأرباح بعد تجنب الاحتياجات المختلفة والتوزيعات المقررة. كما أن الأرباح التي تحصل عليها بعد تحقيقها لنجاح متوقع يمكن الاحتفاظ بها في الشركة لغرض إعادة استثمارها أو توزيعها على المساهمين أصحاب الشركة كما يمكن الاحتفاظ بجزء منها داخل الشركة وتوزيع الباقي على المساهمين.²

ثانياً: الأموال المقترضة: تتكون الأموال المقترضة من سندات وقروض طويلة الأجل وهي شكل من أشكال القروض.

1. السندات: السند هو دين مقسم إلى أجزاء متساوية القيمة في ذمة المؤسسة المصدرة له، يصدر في شكل صك يثبت حقوق حاملها في استيفاء ماله والاستفادة من الفوائد المالية المتفق عليها بغض النظر عن النتائج المحققة.

2. القروض طويلة الأجل: هي قروض تحصل عليها المؤسسة من قبل المؤسسات المالية، كالبانك وشركات التأمين، وقد يصل تاريخ استحقاقها إلى ثلاثين عاماً،³ ومن أهم الخصائص المميزة للقرض أنه يتم الاتفاق على شروطه، معدل الفائدة، تاريخ الاستحقاق..... بالتفاوض مع المقرض والمقترض، وعلى الرغم من أن تكلفة هذا النوع التمويل تتمثل في نسبة محدودة من قيمة القرض (معدل الفائدة) إلا أن المقرض قد يصر على عدم ثبات هذه النسبة خاصة إذا كانت معدلات الفائدة في السوق متجهة نحو الارتفاع.

المبحث الثالث: وسائل الدفع في تمويل التجارة الخارجية:

إن تطور تقنيات الاستيراد والتصدير تتطلب تكييف أكثر لوسائل الدفع المستعملة لتمويل هذه الأخيرة، مما يجعلها قادرة على حماية كل من الأطراف المشاركة في العملية من أي اختلافات ومخاطر، وبالتالي تعتبر عنصراً هاماً في الصفقات التجارية لكونها هي التي تضمن السير الحسن لهذه العملية.

¹ سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، بدون دار نشر الإسكندرية، ص 133-134.

² إلياس بن سامي ويوسف قرشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 137.

³ منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الطبعة 4، 1999، ص 54.

المطلب الأول: الاعتماد المستندي:

تعتبر الاعتمادات المستندية إحدى الأدوات المستعملة في تمويل التجارة الخارجية من الاستيراد والتصدير، وحيث أنها تجري عن طريق البنوك، فإن ذلك يضيف عليها الضمان والاستقرار والثقة للمستورد والمصدر بواسطة البنوك في تنفيذ هذه الاعتمادات المستندية.

الفرع الأول: تعريف الاعتماد المستندي وأهميته:

أولاً: تعريف الاعتماد المستندي:

الاعتماد المستندي تعهد كتابي صادر من البنك بناء على طلب المستورد لصالح المصدر، يتعهد فيه البنك بدفع مبلغ الكمبيالات المسحوبة عليها عند تقديمها مستوفاة الشروط الواردة في الاعتماد¹. ويمكن التمييز بين تعريفين أساسيين للمفهوم الواحد، وذلك من الناحية الاصطلاحية ومن الناحية التقنية².

فمن الناحية الاصطلاحية يقصد به ذلك الاعتماد الذي يفتحه البنك بناء على طلب عميله أيا كانت طريقة تنفيذه، سواء كان بقبول كمبيالة أو الوفاء لصالح متعامل الأمر بفتح الاعتماد، وهو مضمون بحيازة المستندات الممثلة للبضاعة في الطريق أو معدة للإرسال، وبعبارة أخرى فهو اعتماد ناشئ عن وساطة بنكية (بنكين) لتعاملين اثنين، الأول بنك المراسل الذي يتعهد بالدفع، والثاني بنك المصدر الذي يحصل قيمة الصفقة التجارية وذلك في بلدين مختلفين.

أما من الناحية التقنية فالاعتماد المستندي يعني الدفع مقابل المستندات، وهي الوسيلة الأكثر شيوعاً واستعمالاً في مجال التجارة الخارجية، فهو عملية قرض من نوع الالتزام بالإمضاء بناء على طلب المستورد الذي طلب فتح الاعتماد المستندي من أحد البنوك في الداخل لصالح المصدر، بعد أن يكون الطرفان قد اتفقا على شروط العقد للمصدر مقابل حيازة الوثائق المتعلقة بالسلع محل العقد³.

هو كتاب تعهد صادر عن البنك فاتح الاعتماد إلى البنك المراسل مبلغ الاعتماد، بناء على طلب أحد العملاء المستوردين لصالح المستفيد (المصدر)، يتعهد فيه البنك بدفع مبلغ معين أو قبول سحوبات بقيمة محددة وخلال مدة محددة، وذلك مقابل تقديم المستندات المطابقة تماماً لشروط الاعتماد وتنفيذه.

¹ شاكر القزويني، محاضرات في الاقتصاد البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 103.

² أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منثوري، قسنطينة، ص 89.

³ فراه فاطمة الزهراء، أثر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، دفعة 2010-2011، ص ص 50-51.

ثانياً: أهمية الاعتماد المستندي:

يعتبر الاعتماد المستندي إجراء قانوني رسمي يضمن لجميع المتعامل بين حقوقهم بشكل شفاف وقانوني حيث تكمن أهميته فيما يلي:¹

- الاعتماد يمثل أساس العلاقة بين البنك والعميل الأمر بفتح الاعتماد المستندي؛
- طلب فتح الاعتماد بمثابة عقد رسمي يحكم علاقة البنك بعملية فتح الاعتماد؛
- أن المستورد يكون على ثقة من أن البضاعة ستصل مطابقة وفق للشروط المتفق عليها؛
- مصدر دخل للبنوك من جراء العملات التي تتقاضاها؛
- يسهل عمليات التجارة الدولية خاصة من الناحية المالية والتي كانت تقف عائقاً أمام انتشار وتوسع التجارة الدولية، فتقوم البنوك بدور الوسيط الذي يثق به كل من العميل والمشتري.

الفرع الثاني: أنواع وأطراف الاعتماد المستندي:

أولاً: الأطراف المكونة للاعتماد المستندي:

هناك ثلاثة أطراف تشترك في الاعتماد المستندي وهي الأطراف الأساسية، ويأتي إلى جانبهم طرف رابع وهو البنك الذي يقدم المشورة أو التأكيد أو التعزيز وفيما يلي التعريف بكل طرف:²

- أ. المشتري: هو الذي يطلب فتح الاعتماد، ويكون الاعتماد في شكل عقد بينه وبين البنك الفاتح الاعتماد. ويشمل جميع النقاط التي يطلبها المستورد من المصدر.
- ب. البنك فاتح الاعتماد: هو البنك الذي يقدم إليه المشتري طلب فتح الاعتماد، حيث يقوم بدراسة الطلب. وفي حالة الموافقة عليه وموافقة المشتري على شروط البنك، يقوم بفتح الاعتماد ويرسله إما إلى المستفيد مباشرة في حالة الاعتماد البسيط، أو إلى أحد مراسليه في بلد البائع في حالة المشاركة بنك الثاني في حالة عملية الاعتماد المستندي.
- ج. المستفيد: هو المصدر الذي يقوم بتنفيذ شروط الاعتماد في مدة صلاحيته. وفي حالة ما إذا كان تبليغه بالاعتماد معززا من البنك المراسل في بلده، فإن كتاب التبليغ يكون بمثابة عقد جديد بينه وبين البنك المراسل، وبموجب هذا العقد يتسلم المستفيد ثمن البضاعة إذا قدم المستندات وفقاً لشروط الاعتماد.

¹ محمد صالح الحناوي، مؤسسات البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 170.

² كتوش عاشور، مداخله بعنوان دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية، جامعة بسكرة، 2006، ص 170.

د. البنك المراسل: هو البنك الذي يقوم بإبلاغ المستفيد بنص خطاب الاعتماد الوارد إليه من البنك المصدر للاعتماد في الحالات التي يتدخل فيها أكثر من بنك في تنفيذ عملية الاعتماد المستندي كما هو الغالب. وقد يضيف هذا البنك المراسل تعزيه إلى الاعتماد، فيصبح ملتزما بالالتزام الذي التزم به البنك المصدر، وهنا يسمى بالبنك المعزز.

ثانياً: أنواع الاعتمادات المستندية:

هناك عدة تقسيمات للاعتمادات المستندية، وذلك حسب الزاوية المنظور إليها، ولذلك سوف نركز اهتمامنا على أهم أنواع اعتمادات المستندية وأكثرها شيوعاً واستعمالاً في عالم الأعمال والتبادلات الدولية.

1. أنواع الاعتماد المستندي من حيث الالتزام البنكي:¹

أ. الاعتماد المستندي القابل للإلغاء (Crédit Documentaire Révocable):

يظهر هذا النوع من الاعتماد عندما يقوم بنك المستورد بفتح الاعتماد مستندي لصالح زبونه (المستورد) وإعلام المصدر بذلك، ولكن دون أن يلتزم أمامه بشيء، وعليه فإن الاعتماد المستندي قابل للإلغاء لا يعد ضماناً كافياً لتسوية ديون المستورد اتجاه المصدر، ومن الممكن أن يلغي في لحظة، وهذه السلبيات تجعل من هذا النوع من الاعتماد المستندية نادرة الاستعمال.

ب. الاعتماد المستندي الغير القابل للإلغاء (Crédit Documentaires Irrévocable):

الاعتماد الغير القابل للإلغاء أو القطعي هو الآلية التي بموجبها يتعهد بنك المستورد بتسوية ديون هذا الأخير اتجاه المصدر، وهو غير قابل للإلغاء لأن بنك المستورد لا يمكن أن يتراجع عن تعهده بالتسديد ما لم يتحصل على موافقة كل الأطراف.

ج. الاعتماد المستندي الغير القابل للإلغاء والمؤكد:

(Crédit Documentaires Irrévocable Confirmé):

هو ذلك النوع من الاعتماد المستندي الذي لا يطلب تعهد بنك المستورد فقط بل يتطلب أيضاً تعهد بنك المصدر على شكل تأكيد قبول الدين الناشئ عن تصدير البضاعة، ونظراً لكون هذا النوع من الاعتماد يقدم ضماناً تقوية فهو يعتبر من بين الآليات الشائعة الاستعمال.

2. أنواع الاعتماد المستندي من حيث شكل أو صورة الاعتماد:

أ. الاعتماد المستندي قابل للتحويل (Cre.doc. Transférable):

¹ غنيم أحمد، الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الطبعة 07، مصر، 2003، ص 154.

هو الاعتماد الذي يسمح فيه المستفيد تحويله كلياً أو جزئياً إلى مستفيد آخر يطلق عليه المستفيد الثاني، وغالباً ما يكون المستفيد الأول من الاعتماد هو الوسيط أو الوكيل للمستورد في بلد المصدر، ويشترط أن يفتح الاعتماد لصالحه حتى يقوم بتحويله بدوره إلى المصدر الفعلي للبضاعة نظير عمولة معينة، أو الاستفادة من الأسعار الواردة بالاعتماد، والأسعار التي يمكنه الحصول عليها من المصدر، ولا يحق للمستفيد الأول إجراء أي تعديلات على شروط وبيانات الاعتماد المفتوح، فيما عدا حق تعديل اسم المستفيد الذي يحول إليه الاعتماد وتعديل سعر الوحدة ومبلغ الاعتماد، كما أن تاريخ صلاحية الاعتماد المحول يكون عادة قبل انتهاء الاعتماد الأصلي بعدة أيام، أما بالنسبة للشروط الأخرى للاعتماد الأصلي فتبقى كما هي.¹

ب. الاعتماد المستندي غير قابل للتحويل (Cre.doc. In transférable) :

في هذا النوع من الاعتماد يتعين على المستفيد استخدام الاعتماد بنفسه، أي لا يجوز لأي مستفيد آخر استخدامه، ولا يسقط حق المستفيد من هذا الاعتماد في التصرف في الحصيلة وفقاً لأحكام القانون السارية.²

ج. الاعتماد الدائري أو المتجدد (Crédit Documentaire Revolving) :

ويستخدم هذا النوع من الاعتماد في حال الاتفاق على تسليم البضاعة للمشتري على دفعات، وفترات زمنية منتظمة، ففي حالة رغبة المشتري المحلي باستيراد كميات كبيرة من البضاعة واستلامها على شكل دفعات، فإنه بدلاً من فتح اعتماد مستندي لكل دفعة فإنه يفتح اعتماد واحد يتجدد تلقائياً على شكل دوري كلما انتهت مدته وقيمه، دون أن يكون هناك حاجة إلى فتح اعتماد مستندي جديد في كل مرة.³

3. أنواع الاعتماد المستندية حسب كيفية تنفيذ الاعتماد المستندي :

أ. الاعتماد المستندي المنفذ لدى الاطلاع أو بالنظر :

(A Vue Cre.Doc. Réalisables Par Patiemment) :

هو ذلك اعتماد الذي يمكن للمستفيد من خلاله الحصول على قيمة الصفقة من بنكه بمجرد التقدم إليه وإظهاره وتحقق البنك من صحتها بعد ذلك يقوم البنك الأمر بتحويل المبلغ فور استلامه للمستندات والوثائق المطلوبة الواردة إليه أو للتحصيل عليها من المستفيد (المصدر).⁴

ب. الاعتماد المستندي المحقق بالتفاوض (Cre.Doc. Réalisable Par Négociations) :

¹ طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 06، الجزائر، 2001، ص 119.

² فراش فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 57.

³ طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 57.

⁴ عبد الغني مازوت، الاعتماد المستندي والتجارة الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، طبعة 01، 2006، ص 27.

هذا النوع قد يعرف أحيانا بالاعتماد المستندي القابل للخصم، بحيث بموجبه قد يتعهد البائع من البنك بخصم الكمبيالة التي يسحبها من المشتري وفق شروط معينة، ومن تم فهو شكل من أشكال القروض بمقتضاها ينفذ بنك معين عملية شراء مستندات معينة (صفقة معينة) مسحوبة بكمبيالة مسحوبة من أحد الأطراف الثلاثة: المشتري، البنك الأمر، البنك المشعر من المستفيد (المصدر) من القرض مع خصم نفقات تلك العملية، وإلا تسديد عمولات التفاوض بشأن الكمبيالة إلى غاية التسديد الفعلي لها عن طريق البنك (المصدر) المشعر.¹

ج. الاعتماد المستندي المنفذ بالقبول أو الدفع الأجل (Cre.Doc. Réalisable Par):

يتم بموجب هذا الاعتماد قيام البنك الذي أصدر الاعتماد أو مراسله في حالة التعزيز بقبول الكمبيالات المرفقة بالمستندات المقدمة من المصدر أو الالتزام بسداد قيمة المستندات عند حلول أجل السداد، ويستخدم هذا الشرط في حالة قيام المصدر بفتح ائتمان تجاري للمستورد لأجل معين يتم في الكمبيالات المقبولة أو سداد قيمة المرسله دون قبول الكمبيالات.²

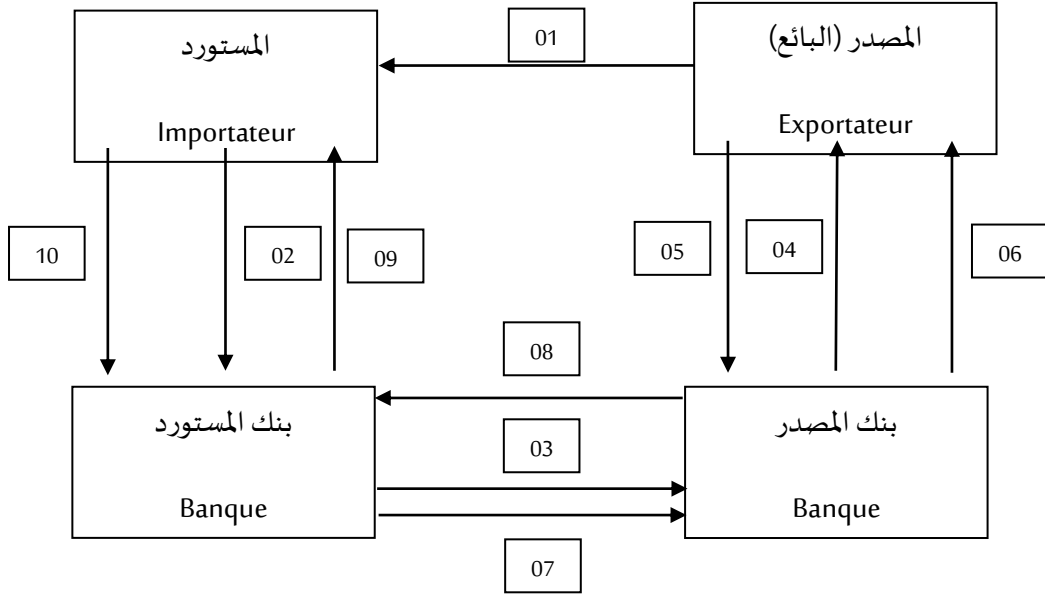
الفرع الثالث: سير عملية الاعتماد المستندي:

من خلال الشكل الموالي:

¹ غنيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 195.

² عبد الغني مازوت، مرجع ذكره، ص 32.

الشكل (II-01): مخطط سير عملية الاعتماد المستندي



المصدر: عبد النور زيادي، التجارة الخارجية وتمويلها في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، مالية وبنوك، الجزائر، جوان 2006.

- 1- العقد التجاري؛ 2- طلب فتح الاعتماد؛ 3- فتح الاعتماد عند مراسله؛ 4- تحويل المستندات؛ 5-
- ارسال البضاعة؛ 6- تسليم المستندات؛ 7- تسليم الأموال؛ 8- ارسال الوثائق؛ 9- تحويل الأموال؛ 10-
- تسليم الوثائق.

المطلب الثاني: التمويل عن طريق التحصيل المستندي:

الفرع الأول: تعريف التحصيل المستندي وأطرافه:

أولاً: تعريف التحصيل المستندي:

التحصيل المستندي هو آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة وإعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله، حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة.¹

ثانياً: أطراف التحصيل المستندي:

ونميز من بين أطراف الاعتماد المستندي ما يلي:²

1. العميل: هو الطرف الذي يعهد إلى بنك بعملية تحصيل؛
2. البنك المرسل: هو البنك الذي عهد إليه العميل بالتعامل بعملية التحصيل؛
3. البنك المحصل: هو أي بنك، غير البنك المرسل، يترتب عليه دور في عملية التحصيل؛
4. البنك مقدم المستندات: هو البنك الذي يقوم بتقديم المستندات إلى المسحوب عليه؛
5. المسحوب عليه: هو الطرف الذي تقدم إليه المستندات وفق تعليمات التحصيل.

الفرع الثاني: أشكال التحصيل المستندي:

يتم تحديد أشكال التحصيل المستندي حسب طريقة الدفع المتبعة في هذا الأخير، وعلى هذا الأساس يوجد شكلين أساسيين للتحصيل المستندي وهما:³

أولاً: الوثائق مقابل الدفع:

أي تسليم المستندات مقابل الدفع، وفي هذه الحالة لا يسلم البنك المستندات للمشتري إلا بالدفع الفوري دون أن يتحمل مسؤولية تسليم البضاعة. فيكون المشتري بذلك معرضاً لخطر عدم استلام بضاعته، إلا أن هذا النوع من التحصيل المستندي يكون أكثر ضماناً للمصدر الذي يشترط الدفع مباشرة عند تقديمه للمستندات المطلوبة والتأكد منها، حيث تتم الإشارة إلى هذه العبارة وبشكل صريح في الأمر بالتحصيل أو الفاتورة وبذلك يضمن المصدر حصوله على مبلغ الصفقة.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص 119-120.

² عبد الغني مازوت، مرجع سبق ذكره، ص 54.

³ أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 174.

هذه صيغة جيدة توفر الأمن للمصدر، لا أنها لا تزال معرضة لخطر رفض الوثائق أو البضائع من قبل المشتري.

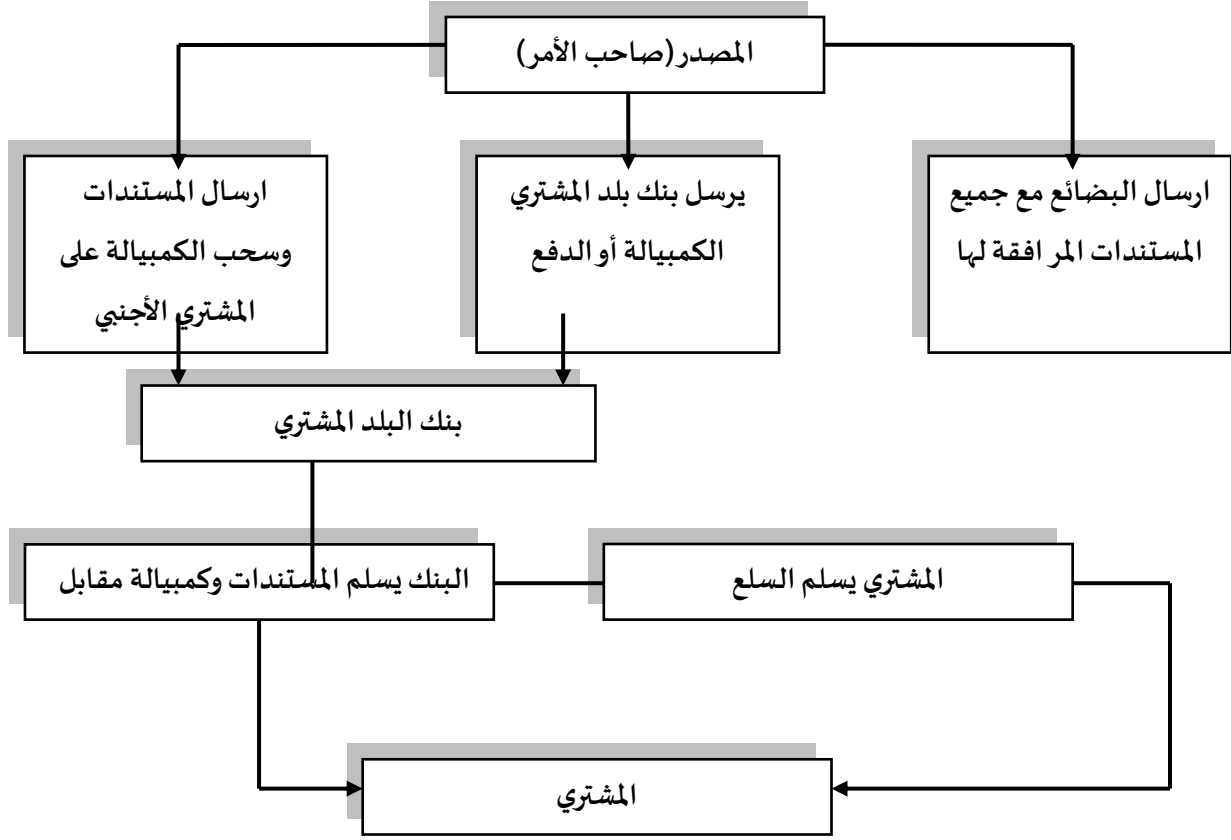
ثانيا: الوثائق مقابل القبول:

يقوم هذا الشكل من التحصيل على أساس تسليم البنك المصدر، المستندات وبشكل فوري للمستورد، لكن مقابل قبول المستندات من طرف المستورد وأن تسحب هذه المستندات باسمه، على أن تسوى العملية في وقت لاحق، وفي حالة عدم قبولها على بنك المصدر أن يتحمل أخطار عدم الدفع، لذا يصر الموردون على أن يكون القبول مؤيدا من طرف بنك التحصيل، وذلك بإمضائه على الكمبيالة.

الفرع الثالث: سير عملية التحصيل المستندي

بعد التوقيع على العقد التجاري بين المشتري والبائع والذي يتم من خلاله الاتفاق على قيمة البضاعة، المستندات الواجب تسليمها وأجال استحقاقها (الدفع)، يدخل العقد حيز التنفيذ وذلك بإرسال البضاعة وما ينجم عنه من دفع مستحقات هذه الأخيرة للمورد والذي يتم بواسطة التحصيل المستندي حسب ما اتفق عليه في العقد، ت يتم هذه العملية حسب الخطوات الموضحة في المخطط التالي:

الشكل رقم (II-02): مخطط سير عملية التحصيل المستندي



المصدر: موساوي اسية "النظام المصرفي الجزائري ومشاكل تمويل التجارة الخارجية" رسالة ماجستير، علوم التسيير، فرع نقود مالية وبنوك، دفعة 2004-2006.

المطلب الثالث: خصم الكمبيالات المستندية

هي إمكانية متاحة للمصدر كي يقوم بتعبئة الكمبيالة التي تم سحبها على المستورد، وإذا كان الأمر في التحصيل المستندي يتمثل في التكلفة الذي يحصل عليه بنك المصدر في تحصيل دين المصدر على المستورد، فإنه في حالة خصم الكمبيالات المستندية يطلب المصدر من بنكه أن يخصم له الورقة أي يقوم بدفع قيمتها له ويحل محله في الدائنة إلى تاريخ الاستحقاق.¹

وهنا بدلاً أن يوكل العميل بنكه في تحصيل الكمبيالة المستندية يطلب البائع من بنكه خصم هذه الكمبيالة (يدفع له قيمتها ويحل محلها في الدائنة) فيقوم بنك الخصم بتسليم المستندات إلى المستورد أو بنكه ولا تعتبر هذه المستندات المرفقة للبضاعة بمثابة ضمان للبنك إلا عند وجود شرط المستندات مقابل الدفع.²

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 120.

² مصطفى رشدي شيخة، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبيورصات، بدون دار نشر، بدون بلد نشر، 1998، ص 163.

الخلاصة الفصل

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية لارتباطها وتفاعلها مع مختلف القطاعات الأخرى المكونة للهيكل الاقتصادي للدول. ورغم ذلك هي لا تخلو من المخاطر مما يستوجب تدخل البنوك كوسيط وممول لعملية ترقية التجارة الخارجية، ومن أهم هذه البنوك نجد البنوك التجارية التي تطبق مختلف تقنيات التمويل سواء التقنيات القصير أو الطويلة. فهذه البنوك التجارية تساهم في تطوير التجارة الخارجية، حيث تساهم في زيادة الأنشطة الاقتصادية وبالتالي الوصول إلى اقتصاد مزدهر.

بحيث أن التجارة الخارجية تحتل أهمية بالغة في الاقتصاد الدولي لارتباطها بسعر الصرف، فهو مرآة عاكسة للمركز التجاري للدولة لأنه يربطها بالعالم الخارجي من خلال المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين والأجانب (غير المقيمين) وهذا ما سوف نتطرق له في الفصل الموالي.

أثر تقلبات سعر الصرف
على التجارة الخارجية
الجزائرية

تمهيد:

تطرقنا في الفصول السابقة للعلاقة القوية بين سعر الصرف والقطاعات الاقتصادية، ومن أهم هذه القطاعات قطاع التجارة الخارجية، الذي تستعمل فيه مختلف العملات الدولية لتسوية الصفقات المبرمة مع العالم الخارجي، وقد عرفت في الآونة الأخيرة بعض العملات الدولية خاصة الدولار والأورو واضطرابات حادة، وهذا ما أثر بشكل ملحوظ على الاقتصاد الجزائري، خاصة قطاع التجارة الخارجية والميزان التجاري، بسبب العلاقة الوطيدة بين قطاع التجارة الخارجية مع هاتين العملتين، إذ تحصل معظم صادرات الجزائر بالدولار، وتستعمل الأورو في تسديد وارداتها، كون مصدر معظمها من الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يجعل الجزائر تتعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف هاتين العملتين.

ومن هذا المنطلق سوف نقوم بالتطرق إلى هذا الفصل الذي يتناول دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر الذي تناولت فيه:

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية الجزائرية؛

المبحث الثاني: أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر؛

المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بوضعية الميزان التجاري؛

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية الجزائرية:

نظرا للأهمية الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية والمتمثلة في كونه حلقة الربط بين الجزائر والعالم الخارجي، حرصت الدولة منذ السنوات الأولى للاستقلال على وضع هذا القطاع تحت دائرة الرقابة، حيث بقي الاقتصاد يشهد تبعية مطلقة في ميدان الواردات من مواد أولية ومستلزمات الإنتاج، إضافة إلى الاعتماد على النفط كأداة للتصدير.

المطلب الأول: مراحل تطور التجارة الخارجية الجزائرية:

في هذا المطلب سوف نتناول اهم مراحل تطور التجارة الخارجية الجزائرية من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي قررتها الجزائر.

أولا: مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية الجزائرية 1990:

مرت سياسة التجارة الجزائرية في أواخر 1988 إلى ظهور وجهات سياسية جديدة لدى السلطات العمومية الجزائرية التي أدت إلى انتهاء سياسة اقتصادية تعتمد على الحرية السوق وادماج الاقتصاد الوطني في العالم، حيث تسعى إلى تحرير التجارة الخارجية، في حين كان الاقتصاد يسيطر عليه القطاع العام. في حين كانت الجزائر تعيش في بداية التسعينات نجد أن الدستور 1989 قد أشار إلى مبدأ تحرير التجارة الخارجية. حيث نص على ما يلي:¹

- القضاء على احتكار الدولة للتجارة الخارجية، ما عدا الميادين الإستراتيجية؛
- حرية الاستيراد والتصدير المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين مع الأجانب؛
- إخضاع السوق آليات العرض والطلب الحرة.

وعلى هذا الأساس وضعت قوانين تسمح لدولة من أن تلعب دورها كسلطة عمومية تنظم القطاعات الاقتصادية حسب استراتيجياتها، ولهذا الغرض أصدرت وعدلت عدة نصوص قانونية من أهمها:²

¹ بوكنتة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 99.

² بالحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري - حالة الجزائر -، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، 2013-2014، ص 125.

1. قانون 10/90 المؤرخ في 25 أبريل 1990، المتعلق بقانون النقد والقرض:

حيث يعد هذا القانون مؤشرا من مؤشرات الإصلاح الاقتصادي، وتتجلى بعض المبادئ التي جاء بها هذا القانون في مجال إصلاح أو تحرير التجارة الخارجية، فيما يلي:

- منح البنك المركزي أكثر استقلالية؛
- محاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات؛
- وضع نظام مصرفي فعال من أجل تعبئة وتوجيه الموارد؛
- وضع بيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى مجلس النقد والقرض.

2. قانون رقم 22/90 المؤرخ في 07 أوت 1990 المتعلق بالسجل التجاري:

أعطى هذا القانون الحرية الخضوع للتجارة للشخص الطبيعي حيث نصت المادة الثانية من هذا القانون انه يمكن لأي شخص طبيعي يتمتع بحقوقه المدنية أن يعبر عن رغبته في امتحان أعمال التجارة باسمه ولحسابه الخاص، كذلك أقرت هذه المادة على كل شخص معنوي الذي هو في طريق التكوين حسب الشكل القانوني إنشاء الشركات التجارية بكل أصنافها.

3. وسيرا دائما في دفع عجلة تحرير التجارة الخارجية تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في

13 فيفري 1991 المتعلق بشروط تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية والمعروف باسم قانون

تحرير التجارة الخارجية:

ظهر هذا المرسوم لتحرير التجارة الخارجية وذلك أثناء مفاوضات اتفاق التثبيت مع صندوق النقد الدولي، حيث يلغي نظام تراخيص الاستيراد والتصدير ويلغي أيضا احتكار الدولة للتجارة الخارجية، غير أن ذلك لوحده أن يشجع حرية المنافسة ما دام الحصول على العملة الصعبة يتم تسييره بصورة مركزية، وبواسطة نظام لتوزيع وسائل الدفع الأجنبية هو غير شفاف، مما جعل بنك الجزائر يعيد النظر في قواعد تنظيم الصرف، ففي أفريل 1991 قام بنشر التعليمات التالية:

- إلغاء الميزانية بالعملة الصعبة للمؤسسات العمومية؛
- إجبار المستوردين على الحصول على وسائل دفع أجنبية لأجل يفوق 18 شهرا، وإيداع المبلغ الواردات بالدينار الجزائري؛
- إلغاء الدفع بالعملة الصعبة على مستوى السوق الوطني للسمع المستوردة من قبل أصحاب الامتياز (تطبيقا لقانون المالية التكميلي لسنة 1990) وتعويضه بالدينار الجزائري.

ثانيا: مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية بدأ من سنة 1994:

في هذه المرحلة شرعت السلطات العمومية بوضع برامج للإصلاح الاقتصادي واتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي للانفتاح على العالم الخارجي لدخول السلع والخدمات الأجنبية وكذلك دخول رؤوس الأموال وبالتالي أصدرت الحكومة التعليمية رقم 94-13 بتاريخ 12 أبريل 1994، والتي تؤكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر ومنذ ذلك التاريخ تم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة. وتبعاً للتعليمية 94-13 أصدر بنك الجزائر الذي أعطى مكانة في التقسيم الدولي الجديد محاولة بذلك الخروج من الاقتصاد الريعي¹، قامت الجزائر بتخفيض تدريجي لمعدلات الرسوم الجمركية حيث خفضت سنة 1994 إلى معدل 60% ثم 45% سنة 1997 وبقى هذا المعدل مرتفعاً. أما الصادرات فقد ألغى تقريباً كل الحظر السابق عليها.

وبما أن نظام التجارة الخارجية الجزائري صار خالياً من القيود الكمية يمكن القول أن قطاع التجارة الخارجية الجزائري يتسم بتحرير يكاد يكون كاملاً.

ثالثاً: تطور التجارة الخارجية في ظل برنامج التعديل الهيكلي:

فيما يتعلق بالقطاع الخارجي في هذا البرنامج ركز على متابعة تحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الإدارية والمالية بالإضافة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات، وركز أيضاً على تطوير نظام الصرف بإقامة سوق لصرف ما بين البنوك سنة 1995 كما تم العمل على جعل الدينار قابل للتحويل أيضاً تم العمل على تخفيض مستوى الحماية الجمركية والحدود القصوى للتعريف الجمركية على الواردات في إطار للتحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فبالنسبة للواردات خفضت التعريف الجمركية من 50% في سنة 1996 إلى 45% في 1997، أما الصادرات فقد ألغى تقريباً كل الحظر السابق عليها. كذلك أصبح النظام التجاري الجزائري خالياً من القيود الكمية ابتداء من جويلية 1996.²

¹ محمد راتول، تحولات الاقتصاد الجزائري، بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية العدد 23، 2001، ص: 49.

² بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول 2004، ص: 197.

المطلب الثاني: السياسات المتبعة للتجارة الخارجية حتى سنة 1998:

من بين هذه السياسات نذكر فقط أهمها:

- تحرير الأسعار: يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية، وحدد البرنامج ثلاث سنوات لتحرير أسعار كل السلع والخدمات، وقد تم تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل تم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة إلى ما يقارب 200% تماشيا مع الأسعار العالمية بين سنتي 1994 و1996، بعدما كانت هذه المنتجات قبل سنة 1994 يسودها نظام الأسعار المدعومة من قبل الدولة والتي وصلت نسبتها إلى 5% من الناتج الداخلي الإجمالي مما أدى إلى ظهور السوق الموازي وارتفاع أسعارها مقارنة مع السعر الحقيقي، كما أن دعم هذه السلع أدى إلى تشجيع التهريب إلى الدول المجاورة وهو ما أدى إلى الإخلال في تموين الأسواق المحلية.¹
- تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف: يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الاقتصاد الوطني أكثر انفتاحا سواء بتحرير بعض المواد الأساسية والغذاء رخص التصدير أو إلغاء الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك والاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير كما أن تخفيض قيمة الدينار وإنشاء مكاتب للصرف وفتح بنوك للرأس المال الأجنبي كانت أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي.²
- تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية: هناك إجراءات أخرى صاحبت برنامج التعديل الهيكلي تهدف إلى ترقية وتشجيع القطاع الخاص، وخلق بيئة جاذبة للاستثمار الوطنيين وقد قامت الحكومة الجزائرية بتطبيق القائمة السلبية للاستثمار واتخاذ مجموعة من التدابير. نوجزها في الجدول التالي:

¹ عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 437.

² بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص 198.

جدول رقم (III-01): الاجراءات المتعلقة بإصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص

الفترة	الإجراءات
1994	وضع قانون استثمار جديد، يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الأجنبية
95-94	توسيع الإطار القانوني الذي يسمح بخصوصية المؤسسات العمومية: الترخيص ببيع وحدات المؤسسات العمومية، ومشاركة القطاع الخاص في رأس مال معظم المؤسسات العمومية، في حدود 49%. الترخيص للمشاركة غير المحدودة للقطاع الخاص في رأس مال معظم المؤسسات العمومية.
97-94	حل 827 من 1300 مؤسسة غير عمومية.
96-94	إعطاء الاستقلالية 22 مؤسسة عمومية كبيرة والتي تسجل خسائر جوهريّة، والتي تستفيد من متابعة خاصة وبرامج إعادة الهيكلة.
1996	تبنى بالتعاون مع البنك العالمي لأول برنامج خصصة يستهدف حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة.
1996	تبنى مخطط إعادة هيكلة 17 دواوين عمومية للاستيراد والتوزيع للمنتجات الغذائية، إضافة إلى مؤسسة نقل بالسكك الحديدية وشركة الكهرباء والغاز.
1997	نشر برنامج الخصصة ل 187 مؤسسة عمومية كبيرة خلال 1997-1998.

المصدر: عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية-دراسة حالة الجزائر-رسالة الماجستير في تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغيرداية، 2010-2011

الإجراءات المؤسساتية: في هذا الإطار تم تأسيس عدة مؤسسات من أجل القيا. بمهام تنظيم التجارة الخارجية وهي:¹

الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية PROMEX : بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-327 الصادر في 1 أكتوبر 1996 التي أوكلت له المهام التالية:

- تطوير وترقية التجارة الخارجية بتحليل أوضاع السوق العالمية من أجل تسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى السوق الخارجية؛
- إنشاء شبكة المعلومات التجارية من أجل خدمة جميع المعنيين بالتجارة الخارجية؛
- إنشاء وتطوير علاقات التبادل مع المنظمات الأجنبية المماثلة.

¹ عطاء الله بن طيرش، مرجع سبق ذكره، ص 94-96.

الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI : جاء المرسوم التنفيذي رقم 93-96 الصادر في 03 مارس القاضي بإنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، وهي مؤسسة ذات طابع صناعي تجاري تابع للقطاع العام وتمثل مهامها في:

- العمل على تنظيم اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية داخل وخارج الجزائر مع إعطاء رأبها في الاتفاقيات التجارية مع البلدان الأجنبية؛
- القيام بالدراسات التي يمكن أن تساعد في ترقية المنتجات والخدمات؛
- توطيد العلاقات وعقد اتفاقات التعاون مع المنظمات الأجنبية المماثلة؛
- تدخل الغرفة في حالة نشوب نزاع تجاري وطني أو دولي وإنشاء مؤسسة تعديل وتحكيم وفقا لطلب المتعاملين.

الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGA : جاء تأسيس هذه الشركة على ضوء المرسوم التنفيذي رقم 96-205 الصادر في 05 جانفي 1996 لتقوم بمهمة ضمان القرض وجمع المعلومات حول المخاطر التي يمكن أن يقع فيها المصدر مثل عدم قدرة المشتري على التسديد أو عدم تقبله للسلع والخدمات التي طلبها.¹

المطلب الثالث: السياسة التجارية بعد 1998 في الجزائر (الاتفاق الموسع):

لا يمكن اغفال ان اقتصاد الجزائر يعتمد كلية على عائدات البترول، اذ لم تتعد أبدا صادرات الجزائر خارج نطاق 1مليار دولار.

أولا: هيكل الواردات:

كانت واردات الجزائر ومنذ الاستقلال تمثل المواد الغذائية فيها النسبة الكبرى، وذلك يعود لضعف فعالية القطاع الفلاحي الذي يكفل هذه المهمة.

ومن خلال الجدول الآتي نستطيع استجلاء التركيبة الهيكلية لواردات الجزائر خلال الفترة (1998-2005).

¹ شرع نورة، سياسات اصالح التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، الجامعة غرداية، 2010-2011، ص 102.

الجدول رقم (III-02): التركيبة السلعية للواردات خلال فترة (1998-2005):

الوحدة: مليار دولار أمريكي

مجموع	سلع أخرى	سلع التجهيز	طاقة ومحروقات	مواد غذائية		
8 883	1 319	4 885	126	2 553	القيمة	1998
100,00	14.88	55.12	1.42	28.58	النسبة %	
8 695	1 396	4 838	154	2 307	القيمة	1999
100,00	16.05	55.64	1.77	26.53	النسبة %	
8 745	1 393	4 808	129	2 415	القيمة	2000
100,00	15.93	54.98	1.47	27.6	النسبة %	
9 462	1 466	5 462	139	2 395	القيمة	2001
100,00	15.49	75.72	1.47	25.31	النسبة %	
11 437	1 655	6 897	145	2 740	القيمة	2002
100,00	14.47	60.30	1.27	23.96	النسبة %	
12 845	2 112	7 941	114	2 678	القيمة	2003
100,00	16.44	61.82	0.89	20.85	النسبة %	
17 524	2 797	10 957	173	3 597	القيمة	2004
100,00	15.96	62.53	0.99	20.53	النسبة %	
19 512	3 049	12 500	193	3 770	القيمة	2005
100,00	15.63	64.06	0.99	19.32	النسبة %	

المصدر: المديرية العامة للجمارك. المركز الوطني للإحصائيات والعالم الالي للجمارك CNIS.

من خلال الجدول يتبين أن مواد التجهيز والمواد الغذائية تستحوذ على أكبر نسبة من الواردات الجزائرية حيث:

مواد التجهيز: والتي تشمل كل من التجهيزات الصناعية، الفلاحية والمواد النصف مصنعة، تشكل أكثر من 50%، من الواردات الجزائرية خلال هذه الفترة، ومن خلال الجدول يتبين أن قيمة مواد التجهيز عرفت استقرارا نسبيا خلال الفترة.

(1998-2000)، وبعد سنة 2000 نلاحظ تزايد ملحوظ ومستمر لقيمة الواردات من مواد التجهيز حيث انتقلت من 4 مليار دولار سنة 1998 إلى أكثر من 12 مليار دولار سنة 2005 أي ضعف ذلك بثلاث مرات ويرجع ذلك إلى البرامج التنموية التي أطلقتها الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة (برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو وبرنامج توطيد النمو) هذه المشاريع التي تحتاج إلى مختلف مواد التجهيز ومواد أولية خاصة التجهيزات الصناعية، حيث أن هذه السلع والتجهيزات غير متوفرة محليا ويستوجب استيرادها من الأسواق الخارجية، مما يؤثر سلبا على مستوى الانتاج من حيث الكمية والنوعية مما جعلها غير قادرة على منافسة المنتجات الاجنبية داخل اسواق الوطنية.

ثانيا: هيكل الصادرات:

المتفحص لهيكل الصادرات الجزائرية نجد انها تعتمد اساسا على المحروقات وتأتي في المرتبة الثانية المنتجات نصف المصنعة وهذا ما يظهره الجدول الاتي:

الجدول رقم (03-III): التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (1998-2005):

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

مجموع	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز	طاقة ومحروقات	مواد غذائية		
10 152	254	16	9 855	27	القيمة	1998
100,00	2,50	0,16	97,07	0,27	النسبة %	
12 461	281	72	12 084	24	القيمة	1999
100,00	2,26	0,58	96,97	0,19	النسبة %	
21 556	47	58	21 419	32	القيمة	2000
100,00	0,22	0,27	99,37	0,15	النسبة %	
19 083	504	67	18 484	28	القيمة	2001
100,00	2,64	0,35	96,86	0,15	النسبة %	
18 747	551	70	18 091	35	القيمة	2002
100,00	2,94	0,37	96,50	0,19	النسبة %	
24 546	509	50	23 939	48	القيمة	2003

100,00	2,07	0,20	97,53	0,20	النسبة %	
31 979	571	47	31 302	59	القيمة	2004
100,00	1,79	0,15	97,88	0,18	النسبة %	
44 053	65	36	43 885	67	القيمة	2005
100,00	0,15	0,08	99,62	0,15	النسبة %	

المصدر: المديرية العامة للجمارك. المركز الوطني للإحصائيات والعالم الآلي للجمارك CNIS.

الشيء الذي حدث بالنسبة لصادرات الجزائرية حدث عكس ما كان متوقع من هذا تخفيض لان الصادرات على الجزائر كما هو معروف متكونة بالنسبة 95% من المحروقات, وسعرها يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب على هذه السلعة وحجم الصادرات من هذه المواد لا يمكن ان تؤثر فيه سياسة تخفيض الدينار, ولقد اتخذ البنك المركزي قرار تخفيض الدينار بنسبة 22 % في سبتمبر 1991 تطبيقا لشروط اتفاقية صندوق النقد الدولي إذا أصبح دولار الأمريكي الواحد يساوي 24 دج في سنة 1993, وامام عدم توفر شروط نجاح سياسة التخفيض في القضاء على العجز ارتفعت الكتلة النقدية مما ادى ارتفاع التضخم من 16% إلى 40%.

فهذه العملية في الجزائر جاءت بنتائج اثرت سلبيا على التجارة الخارجية ومستوى المعيشة للفرد ومن اثارها ما يلي:

ارتفاع اسعار المواد الغذائية الضرورية ذات الاستهلاك الواسع مما كلفة خزينة الدولة مبالغ مرتفعة لدعمها كالحليب، الدقيق، الأدوية..... الخ الانخفاض الادخار وبالتالي نقص الاستثمار.

ما يمكن استخلاصه من الجدول السابق هو استمرار الاقتصاد الجزائري في تبعيته للمحروقات، هذه الأخيرة خطت الوضعية الهشة للاقتصاد الوطني، اذ انتقلت من 9 855 مليون دولار سنة 1998 إلى 18 484 مليون دولار سنة 2001، لتنتقل سنة 2005 إلى 43 مليون دولار، وذلك راجع إلى الارتفاع المذهل في أسعار البترول، اذ بلغ سعره في الأسواق الدولية حوالي 60 دولار للبرميل، كما يمكن ملاحظة قيمة الصادرات مقارنة بقيمة صادرات المحروقات سوف نجد أنها لا تتعدى 290 مليون دولار، وتقلص هذا المبلغ (173 مليون دولار) في الفترة 2002-2005.

ووقوفاً عند تحليل للجدول، نقف عند نقطة مهمة للغاية ألا وهي: بعد كل الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي والاصلاحات التي قامت بها الجزائر من 1989 إلى غاية 1998 بقي اقتصادها في تبعية شبه مطلقة للمحروقات.

المبحث الثاني: أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر:

سعت الجزائر إلى تحقيق توازن خارجي وذلك بإزالة التشوهات في الأسعار وتحسين الكفاءات واستخدام الموارد والطاقات المتاحة لرفع معدلات النمو والوصول بميزان المدفوعات إلى وضع قابل للاستمرار مع استعادة الجدارة الائتمانية للجزائر فقامت بالاتفاق مع صندوق النقد الدول. لكن هذا الهدف لم يتحقق الا من خلال اتباع جملة من الاجراءات مثل نهج تغيير نظام الصرف للدينار الجزائري قبل الاصلاح وذلك من أجل جذب الموارد إلى قطاع التصدير وبدائل الواردات لتحويل الانفاق من الإنتاج الأجنبي إلى الإنتاج المحلي. وقد شكل الانزلاق التدريجي الخطوات الأولى في تصحيح قيمة الدينار الجزائري ليتبع نسبة من التخفيضات وصولاً للتعويم المدار لإعطاء مرونة أكبر تسمح بالتصدي لأزمات الخارجية مع تحقيق قابلية تحويل الدينار وتدعيم تحرير الاقتصاد الجزائري والانفتاح على الخارج.

المطلب الأول: تطور أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن، وعرفت الجزائر عدة تطورات ومراحل ومن بين المراحل التي مر بها سعر الصرف في الجزائر ما يلي:

1. المرحلة الأولى: نظام الربط بالفرنك الفرنسي (1964-1973):¹

حددت الجزائر سعر صرف الدينار ب 0,18 غرام من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، خلال الفترة 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية و1996 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي. تجدر الإشارة هنا، عقب أحداث سنة 1986 اضطر البنك الفرنسي إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدول وهذا بعد استعماله لاحتياطياته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية، وهكذا انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي شهرأوت سنة 1996 من 4,9370 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي إلى 5,5544 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي خلال هذه الفترة شرعت الجزائر في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي والذي يتطلب استقرار سعر الصرف، و يمكن القول هنا أن تطبيق المخطط الثلاثي كاف من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في تخفيض، على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي:

دينار جزائري واحد يساوي 1,25 فرنكفرنسي أو فرنكفرنسي واحد = 0,888 دج بين أوت 1996 وديسمبر

1973.

¹ محمود حميدات، مدخل للتجليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005 ص ص 154-156.

لقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة إلى انخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973.

أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمنبثقة عن اتفاقيات بروتين وودز، وعن تعميم أسعار الصرف (المعمومة)، تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة.
 - السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة تنازلية لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.
2. المرحلة الثانية (1974-1986) الربط بسلة من العملات:

تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موزونة من العملات التي تربطها بالجزائر علاقات تجارية، حيث تعطى كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، وتتكون هذه السلة من (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الجنيه الإسترليني، الكورون الدانمرك، الكورون النرويجي، الكورون السويدي، الفلورين الهولندي، البسيطة الإسبانية، الشيلينغ النمساوي).¹

يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، وتهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي مواجهة شركاء التجارة وتحقيق الاستقرار لسعر الصرف الدينار، حيث أن ارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، ويقوم البنك المركزي بحساب سعر الصرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي باتباع الخطوات التالية:

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي؛
- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار؛
- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري؛

¹ ابن طالب فاطمة الزهراء، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 68.

– يتم بعد هذه العملية حساب أسعار الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملة الأخرى المستعملة من طرف البنك المركزي وتحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

أدى اتباع هذه السياسة إلى أن سعر صرف الدينار أصبح يتحدد لاعتبارات إدارية وليس لاعتبارات تتعلق بالوضع الاقتصادية والمالية الداخلية، وذلك للخدمة الاستراتيجية التنموية، حيث كانت الاستثمارات على رأس كل الأولويات في تلك الفترة، وأدى توفر وسائل الدفع الخارجية جراء ارتفاع سعر النفط و الداخلية باللجوء إلى الإصدار النقدي إلى جعل القرار الاقتصادي يقوم على الفصل بين المتغيرات الحقيقية و المالية، أي أنه بعيد عن الواقع الاقتصادي مما نتج عنه عدة آثار سلبية ومن أهمها: الاجحاف وهذا ما يتناقض مع سياسة التصنيع التي انتهجتها الدولة.

3. المرحلة الثالثة (سبتمبر 1986-1987):

أهم ما جاء في هذه المرحلة أنه أدخل تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، فأصبح بذلك التغير النسبي لكل عملة، تدخلي سلة الدينار، تحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس 1974، ويعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987.¹

الجدول رقم (04-III): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1974-1987)

الوحدة: دج

السنة	1974	1980	1982	1984	1985	1986	1987
سعر الصرف	4,18	3,84	4,95	4,78	5,03	4,71	4,84

المصدر: مغربي حورية، دور سياسات سعر الصرف في تحديد أسعار الفائدة - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2013-2014، ص 72.

4. المرحلة الرابعة (نهاية 1987-1994):

¹ مغربي حورية، مرجع سبق ذكره، ص 72.

نتج عن التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986، دخول الاقتصاد الوطني أزمة حادة، تؤكد من خلالها بلوغ النموذج المتبع، خلال ما يفوق العشريتين محدوديته، مما استوجب اجراء اصلاحات نقدية ومالية جذرية، تهدف إلى اعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، اي ان الاجراءات المتخذة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل، وكانت لابدان تتبعها اجراءات لتحقيق الاستقرار النقدي في الداخل. ولقد تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار وفقا للطرق الآتي ذكرها:

الانزلاق التدريجي: قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992، حيث انتقل معدل صرف الدينار 4,5 دج/\$ في نهاية 1987 إلى 17,1 دج/\$ في نهاية مارس 1991.

التخفيض الصريح: طبقت هذه الطريقة بعد ان اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22,5% دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شعر مارس من سنة 1994، ولكن قبل ابرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10% وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994 بتخفيض نسبة 40,17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/\$.

ارتبط سعر صرف الدينار بالفرنك، او ما تسمى "منطقة الفرنك" ابتداء من 1964 إلى 1973، ثم ارتبط بسلة من العملات عددها 14 عملة صعبة من 1974 إلى 1994.

الجدول رقم (05-III): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة (1988-1993):

الوحدة: دج

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993
سعر الصرف	5,93	7,61	8,86	19	21,82	23,36

المصدر: حورية مغربي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

المرحلة الخامسة (1994 وما بعدها):

بعد وضع نهاية لتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير، في ديسمبر 1995 وبالتالي نهاية نظام الصرف الثابت، قام بنك الجزائر بتأسيس سوق الصرف ما بين البنوك (في جانفي 1996) عن طريق النظام رقم 08-95 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995. إذ يتحدد سعر الصرف في هذا السوق عن طريق عالم العرض والطلب.

وبين العام 1995-1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين 1998-2001.

الجدول رقم (06-III): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1994-2000):

الوحدة: دج

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الدينار/الدولار	36,05	47,66	54,74	57,7	58,37	66,57	75,25

المصدر: نجاح سلامة، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر-مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 76.

وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا الموالية وهذا منذ أوائل 2002، وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و5% وهذا الاجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية. وبين جوان وديسمبر 2003، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 7,5% وفي سنة 2006 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 72,64 بالنسبة للدولار لكنفي سنة 2007 ارتفع سعر صرف الدينار إلى 69,36 وواصل الارتفاع سنة 2009 بلغ 72,40 واستمر في الارتفاع إلى أن بلغ سنة 2016 حوالي 110,19 كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (07-III): تطور سعر الدينار مقابل الدولار والأورو وأسعار النفط خلال الفترة (2001-2016)

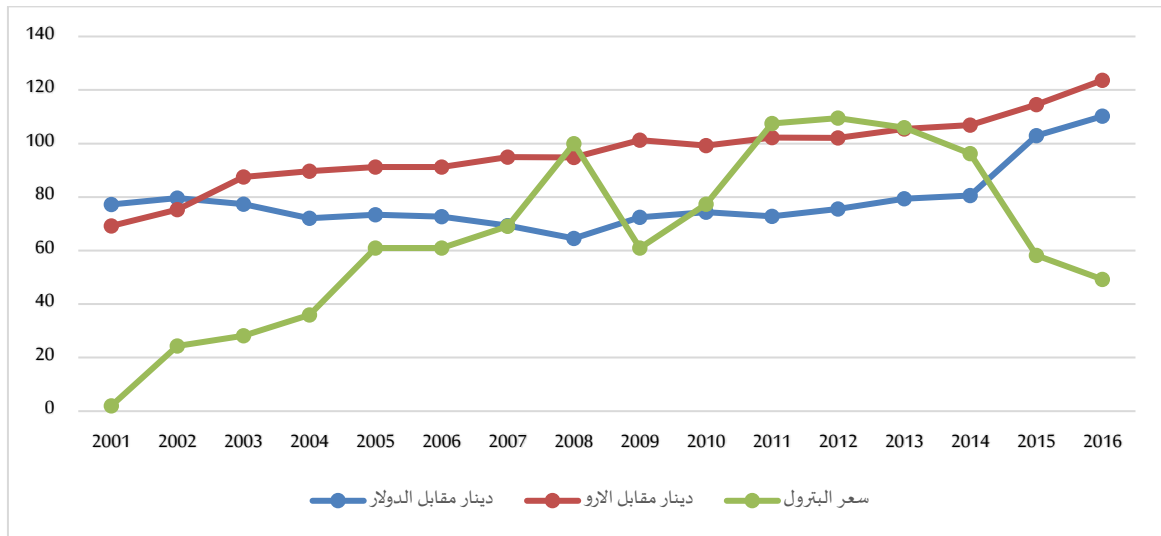
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدينار مقابل الدولار	77,26	79,68	77,36	72,06	73,36	72,64	69,36	64,56
الدينار	69,20	75,35	87,46	89,64	91,24	91,24	94,99	94,86

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر البترول	23,10	24,30	28,20	36,00	61,00	61,00	69,10	99,97
الدينار مقابل الدولار	72,40	74,40	72,85	75,55	79,38	80,56	102,93	110,19
الدينار مقابل الأورو	101,29	99,19	102,20	102,16	105,43	106,90	114,56	123,65
سعر البترول	61,00	77,40	107,50	109,50	105,90	96,20	58,20	49,25

المصدر: بنك الجزائر.

منذ أزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة وهبوط مداخيل البلاد بأكثر من النصف، قامت السلطات بإجراء تخفيض كبير في سعر الصرف بتاريخ 17 أوت 2015 حيث انخفض الدينار لمستوى قياسي جديد أمام كل من الدولار والأورو عند 102 دج و114 دج على الترتيب، وكان مبرر السلطات من وراء هذا التخفيض هو كبح النمو المفرط في الواردات، التي تضاعفت بأكثر من خمس مرات ما بين عامي 2000 و2013 بمعدل نمو بلغ حوالي 59 بالمائة. فمنذ العام 2014 تراجع سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 80.56 دج لكل دولار ليصل إلى 110.19 دج لكل دولار في 2016/05/22، أي بمعدل انخفاض بلغ 36.78 بالمائة.

الشكل رقم (III-01): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو وتطور أسعار النفط:



المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد على معطيات الجدول.

ملاحظة من خلال الشكل أعلاه أن هناك علاقة طردية بين سعر البترول وقيمة الدينار الجزائري منذ العام 2014، أي أنه كلما انخفض سعر برمبل النفط، كلما أعقبه تخفيض أكثر في قيمة الدينار، في محاولة من قبل الحكومة رفع إيراداتها من صادرات النفط عند تحويلها إلى العملة الوطنية.

المطلب الثاني: سياسة وتطور سعر صرف الدينار:

أولاً: سياسة سعر صرف الدينار في الفترة (2000-2016):

شهدت الجزائر عدة تطورات انعكست على وضعيتها الاقتصادية الخارجية والداخلية، وفي السياق وقبل تحليل تطور سياسة سعر صرف الدينار يجب معرفة، تطور ديون الجزائر وأهم البرامج الاقتصادية التي تم إنجازها في هذه الفترة.

1. الديون الخارجية والداخلية للجزائر:

قررت الجزائر بإطلاق أول برنامج تنموي خماسي سبق موعد تسديد ديونها الخارجية العمومية والخاصة الدين التجاري بشكل يسمح لها بتخفيف هذا العبء المالي الثقيل الذي قد يؤدي إلى ركود النمو الاقتصادي، وبذلك تمكنت الجزائر من تخفيض ديونها الخارجية العمومية من 20,4 مليار دولار سنة 2000 إلى 11,6 مليار دولار في 2005 ثم إلى 0,5 مليار دولار في 2010 و374,5 مليون دولار نهاية 2013 ويتعلق الأمر بجهد مالي استثنائي حيث أرفقه تسديد جزء هام من الدين التجاري المستحق لدى دول شريكة، لكن في نفس الوقت كان لابد أيضا من التحكم في الميول إلى المديونية الداخلية جراء تمويل مشاريع التنمية المحلية والضغط المترتب عن زيادة أجور الموظفين في سياق سادته على مستوى الاقتصاد الكلي نجم عن عمليات هائلة لسحب الأموال من الخزينة، وهكذا سمح بالتسيير المالي الرشيد الذي تبنته الجزائر بالتحكم في هذه المديونية العمومية الداخلية التي انخفضت لتصل 14.7 مليون دولار فقط سنة 2013.¹

2. البرامج الاقتصادية التي طبقها الجزائر خلال الفترة (2000-2015):

نعتبر هذه البرامج من أهم التغيرات التي حدثت في الجزائر، وجاءت لإعطاء نفس ودفعة جديدة للاقتصاد وقد تجسدت في:

¹نادية بلوري، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 215.

أ. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): عبر هذا البرنامج عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى بعد التجربة التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

ب. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): في سنة 2005 تم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي وتضمن محورين رئيسيين الأول يقوم على بعث برنامج استثماري قدر 55 مليار دولار لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية أما الثاني فيقوم على التحكم في الانفاق الجاري للحفاظ على استقرار كتلة الأجور ولقد أعتبر هذا البرنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر بحكم المبالغ المخصصة له والذي أدى إلى نمو حجم الاستثمار العمومي بنسب مرتفعة بلغت في توسطها 2%¹.

ج. برنامج توطيد النمو (2010-2014): ويتضمن هذا البرنامج أهداف تتلخص في ثالث محاور رئيسية هي:

- تهيئة الإقليم البنية الأساسية.

- دعم التنمية البشرية وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية.

- تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

د. برنامج توطيد النمو (2015-إلى يومنا هذا): يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 143-302 وعنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي. وتتلخص أهدافه في:

- برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.1 مليار دينار، أي ما يعادل 280 مليار دولار.

- استهداف معدل نموسنوي 7% خلال الخماسي المقبل 2015-2019.

- وضع برنامج خاص للتنمية لفائدة ولايات الجنوب.

- اتخاذ الحكومة تدابير للحد من الضغط الجبائي.

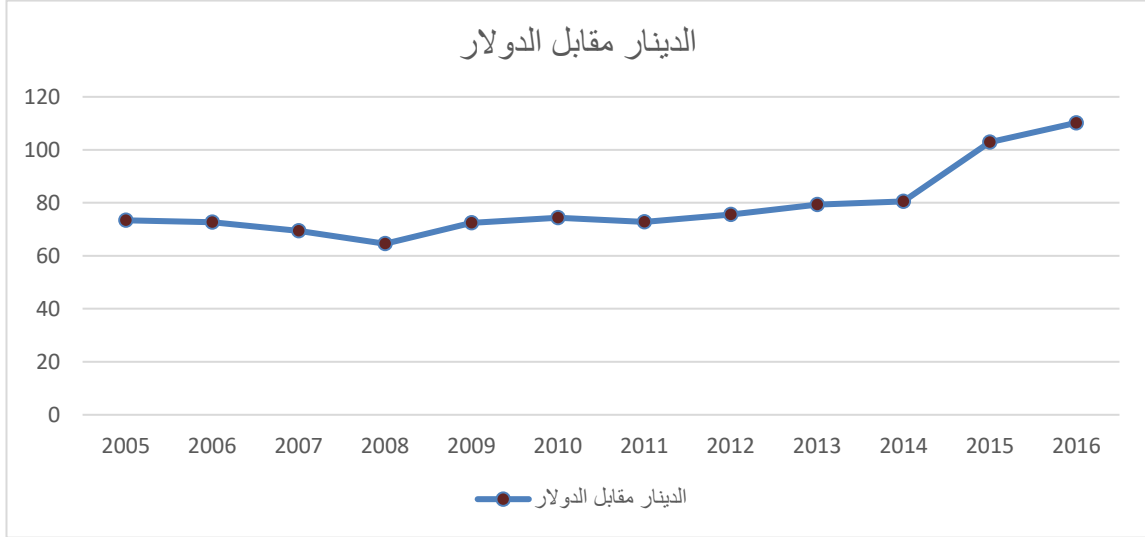
- تطوير صيغة الشراكة بين القطاعين الخاص والعمومي من خلال وضع إطار قانوني.

رغم كل هذه التدابير والمقترحات التي برمجت من أجل برنامج التنمية ما بين 2015-2018 إلا أنه تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق عن طريق إرسالية المستعجلة بتاريخ 03 أوت 2015 من المديرية العامة للميزانية وذلك راجع إلى التدهور الكبير لسعر صرف الدينار وفي سعر البترول الذي يعتبر الممول الوحيد للاقتصاد الوطني الجزائري.

¹ كرتوش عاشور، بعزوز علي، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتي المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي- واقعوتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2010، 298.

ثانيا: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (2005-2016):

الشكل رقم (02-III): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار.



المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على الجدول رقم (06).

مهما انخفض الدينار فإن السوق المحلية تبقى تستعين بالواردات في ظل غياب سلع بديلة تنتج داخل الوطن، وحتى إن وجدت فإن الثقافة للمستهلك الجزائري بتفضيله لكل ما هو فرنسي على حساب كل ما هو جزائري يزيد من حدة الاستيراد. فمن الشكل أعلاه، نلاحظ أن الدينار الجزائري في انخفاض مستمر أمام الدولار الأمريكي منذ سنة 2008.

المطلب الثالث: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري:

لقد مرت الجزائر بمرحلة حرجة فيما يخص تسيير الدينار وذلك في فترة التسعينات، حيث تعرضت لضغوط كبيرة وهي عدم كفاية احتياطات الصرف لدعم قيمة الدينار، ارتفاع المديونية الخارجية الرقابة التي أدت إلى جعل قيمة الدينار الجزائري مع إلى فيها.

وفي سنة 1991 قامت الجزائر بأول تخفيض رسمي للدينار الجزائري حيث انتقل سعر الصرف من 8.93 دج سنة 1990 إلى 18.47 دج إلى 1991 مقابل دولار واحد. والهدف هو أخذ الدينار إلى سعر أكثر توافقا مع الحقيقة الاقتصادية، من أجل تقليص خسائر العملات الأجنبية الناتجة عن تدخلات السلطات النقدية في سوق الصرف، وتحقيق تقارب بين السوق الرسمي والموازي. والهدف الأساسي هو الوصول إلى قابلية تحويل الدينار الذي يفترض نهاية الرقابة على الصرف، لتكون النتيجة النهائية تحقيق توازن خارجي.

وأعدت الجزائر التخفيض سنة 1994 كون التخفيض الأولم يحقق النتائج المرجوة لأن السياسة الاقتصادية والمالية التضخمية التي اتبعت ألغت الأكثر، كانهذا التخفيض أكثر أهمية وجاء في إطار سياسة التعديل الهيكلي 1994 بحوالي 50% على مرحلتين:¹

الأولى: في مارس/ أفريل 1994 انتقل فيه سعر الصرف من 24 دج إلى 36 دج لكل دولار.

الثانية: في نهاية سبتمبر 1994، حيث أصبح سعر الدولار الأمريكي 41 دج لكل دولار.

حيث يواجه الاقتصاد الجزائري اختلالات اقتصادية كبيرة، واعتبارا بأن أسعار الصرف تعتبر أهم وسيلة لمعالجة هذه الاختلالات، عمدت الحكومة الجزائرية إلى تخفيض العملة الوطنية في عدة مناسبات، وخاصة قيمتها الخارجية أمام العملات الارتكازية.

— فمن بين أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري:²

1. سماح السلطات الجزائرية بانزلاق تدريجي في سعر الصرف عقب الصدمة البترولية لعام 1986 كإجراء لمعالجة تداعيات انهيار أسعار النفط، حيث تراجع الدينار ما بين 1986 و1988 بمعدل 31 بالمائة مقابل سلة الربط، يليه تراجع اخر ما بين عامي 1989 و1991.

2. التخفيض الرسمي الذي مس قيمة الدينار خلال عامي 1991 و1994 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدة المالية للجزائر. وقد كان الهدف من هذا التخفيض بحسب الصندوق هو تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي التقييم المفرط للدينار وتقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي الذي تزايد بشكل حاد.

3. النمو المفرط للواردات في الجزائر (58.58 مليار دولار عام 2014) والذي يعتبر عائقا أمام استقرار قيمة الدينار، وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه الواردات، والذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف ما ينعكس في انخفاض قيمته.

جدول رقم (08-III): تطور صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة (2005-2016):

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
صادرات خارج المحروقات	1,099	1,58	1,332	1,937	1,066	1,526

¹ شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر - نموذجة قياسية للدينار الجزائري - مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 5، 2011، ص 124.

² صبيح حسون الساعدي، إياح حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأبيار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 7، سنة 2014، ص 45.

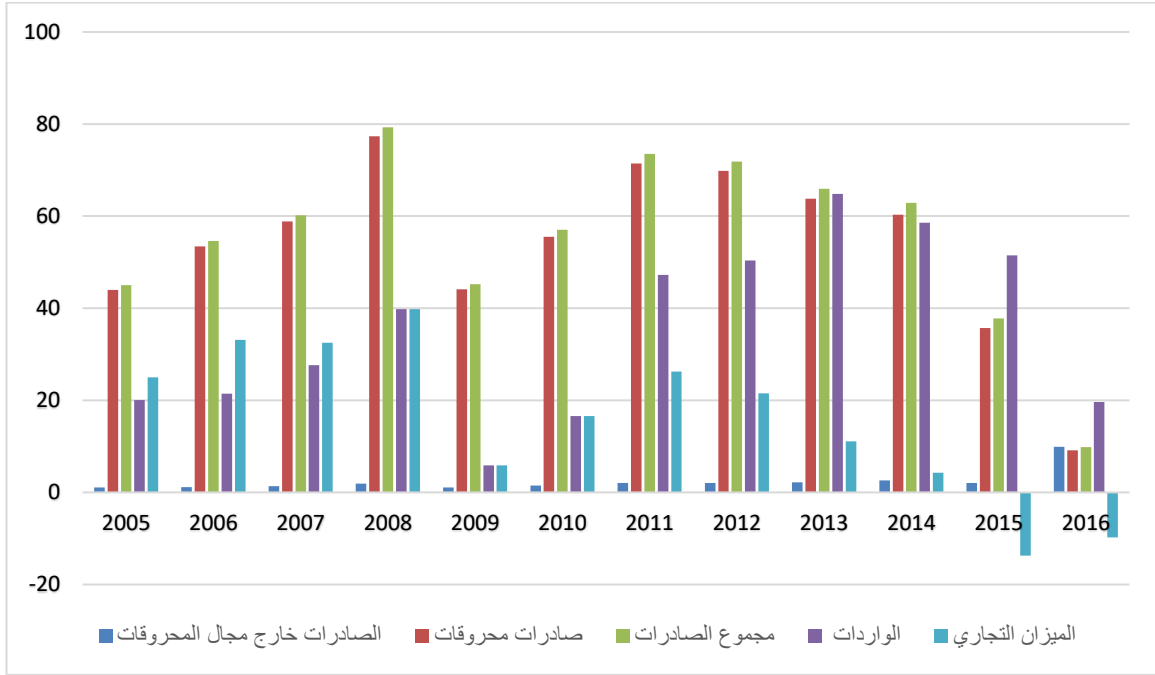
55,527	44,128	77,36	58,831	53,456	43,937	صادرات المحروقات
57,053	45,194	79,3	60,163	54,613	45,036	مجموع الصادرات
16,58	5,9	39,82	27,631	21,456	20,048	واردات
16,58	5,9	39,82	32,532	33,157	24,989	الميزان التجاري
2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات
6,91	2,063	2,582	2,165	2,062	2,062	صادرات خارج المحروقات
9,13	35,724	60,3	63,752	69,804	71,427	صادرات المحروقات
9,82	37,787	62,89	65,917	71,866	73,489	مجموع الصادرات
19,62	51,501	58,58	54,852	50,346	47,247	واردات
9,82	-13,71	4,306	11,065	21,49	26,242	الميزان التجاري

المصدر:

Les réalisations des échange extérieurs de l'Algérie.période:2005-2016. Centre nationaux d'informatique et des statistique (CNIS)

سجلت الصادرات انخفاضا ملحوظا إلى 9.82 مليار دولار خلال الأشهر الخمسة الأولى لسنة 2016 مقابل 15,39 مليار دولار لنفس الفترة من سنة 2015 أي تراجع بقيمة 5.57 مليار دولار. ومن جهتها عرفت الواردات انخفاضا لكن بوتيرة أقل وسجلت 19.62 مليار دولارأي بانخفاض ب 03 مليار دولار خلال نفس الفترة. والجدير بالذكر أنه مع كل انخفاض في الصادرات الإجمالية منذ سنة 2011، هناك تزايد في الواردات، الأمر الذي أعقبه تراجع في رصيد الميزان التجاري ليتحقق العجز في سنة 2015، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03-III): تطور صادرات وواردات الجزائر والميزان التجاري خلال الفترة (2005-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على معطيات الجدول رقم (07).

المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بوضعية الميزان التجاري:

المطلب الأول: أثر سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري:

يتكون الميزان التجاري من عنصرين مهمين هما الصادرات والواردات وعادة ما تكون هناك آثار تبادلية بين هذين العنصرين وسياسة سعر صرف الدينار الجزائري، فمن جهة تعتبر الصادرات السبب الرئيس في للتخفيض سعر صرف الدينار، مما ينتج عنه ارتفاع الطلب الخارجي على هذه الصادرات بسبب أن أسعارها التنافسية، ومن جهة أخرى تظهر الواردات مدى اعتماد الدولة على الخارج في تمويل احتياجاتها من السلع الأساسية، وبالتالي فإن تغير سعر صرف الدينار بالنسبة لعملة الشريك التجاري سيسبب خلل في حجم الواردات والصادرات على حد سواء. والجدول التالي يبرز التأثيرات المتبادلة بين كل من مكونات الميزان التجاري وسعر صرف الدينار:

الجدول رقم (09-III): تطور حالة عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2001-2016)

الوحدة: (مليار دولار، دولار للبرميل، سعر الصرف متوسط الفترة)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات الاجمالية	19,09	18,71	24,46	32,22	46,38	54,74	60,59	78,56
صادرات المحروقات	18,53	18,11	23,99	31,55	45,59	53,61	59,61	77,19
صادرات خارج المحروقات	0,56	0,61	0,47	0,67	0,74	1,13	0,98	1,395
واردات	-9,48	12,01	12,32	17,95	19,57	20,68	26,35	37,99
رصيد الميزان التجاري	9,61	6,7	11,14	14,27	26,47	34,06	34,24	40,566
أسعار البترول (برميل/دولار)	24,85	25,24	29	38,7	54,6	65,7	74,8	99,9
سعر صرف (دج/دولار)	77,26	79,68	77,37	72,06	73,36	72,64	66,82	71,18
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات الاجمالية	45,18	57,09	72,88	71,74	64,377	59,996	34,56	28,883
صادرات المحروقات	44,415	56,121	71,661	70,58	63,816	58,462	33,081	27,102
صادرات خارج المحروقات	0,771	0,969	1,227	1,153	1,051	1,667	1,485	1,78
واردات	37,402	38,88	44,94	51,56	54,99	59,67	52,649	46,727
رصيد الميزان التجاري	7,784	18,205	25,961	20,17	9,88	0,459	-	-
أسعار البترول (برميل/دولار)	62,2	80,2	112,9	111	109,5	100,2	53,1	49
سعر صرف (دج/دولار)	72,64	74,4	72,85	77,55	79,38	80,56	100,46	109,47

المصدر: التقرير للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم (08) يمكن إبراز أهم التغيرات التي طرأت على الصادرات والواردات الجزائرية في

النقاط التالي:

- الصادرات: نلاحظ من الجدول ارتفاع كبير في قيمة الصادرات الإجمالية خلال الفترة الممتدة من (2001-2016) حيث بلغت عام 2002 مقدار 18 مليار دولار، لتواصل ارتفاعا وتسجل 46.38 مليار دولار سنة 2005، لتصل عام 2008 قيمة 78.56 مليار دولار، وفي سنة 2009 عرفت انخفاضا كبيرا

حيث قدرت ب 45.18 مليار دولار بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط التي وصلت إلى 62.2 دولار للبرميل وتراجع قيمة الدينار مقابل الدولار بسبب الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري، لكن سرعان ما ارتفعت قيمة الصادرات إلى 57.09 مليار دولار سنة 2010 لتصل إلى 72.88 مليار دولار سنة 2011 نتيجة عودة أسعار النفط إلى الارتفاع حيث وصل سعر البرميل 112.9 دولار، فهناك علاقة طردية بين أسعار البترول وقيمة الصادرات الجزائري، فضلا عن استمرار التذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات، تارة تحقق زيادة وتارة تحقق انخفاض لكن عموما بقيت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة جدا ولا تتجاوز 4%، لتعود الصادرات بعدها للانخفاض التدريجي والمستمر إلى غاية سنة 2016 وذلك بسبب الركود في قطاع المحروقات وخاصة سنتي 2015 و 2016 سجل انخفاض كبير في حصيلة الصادرات الجزائرية، وصل إلى 34.56 مليار دولار سنة 2015 و 28.883 مليار دولار سنة 2016 بسبب تراجع أسعار البترول من 53.1 دولار سنة 2015 إلى 49 دولار والسبب بالدرجة الأولى راجع لمنافسة الغاز الصخري الأمريكي للنفط الجزائري، مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا مقارنة بالصادرات الاجمالية.

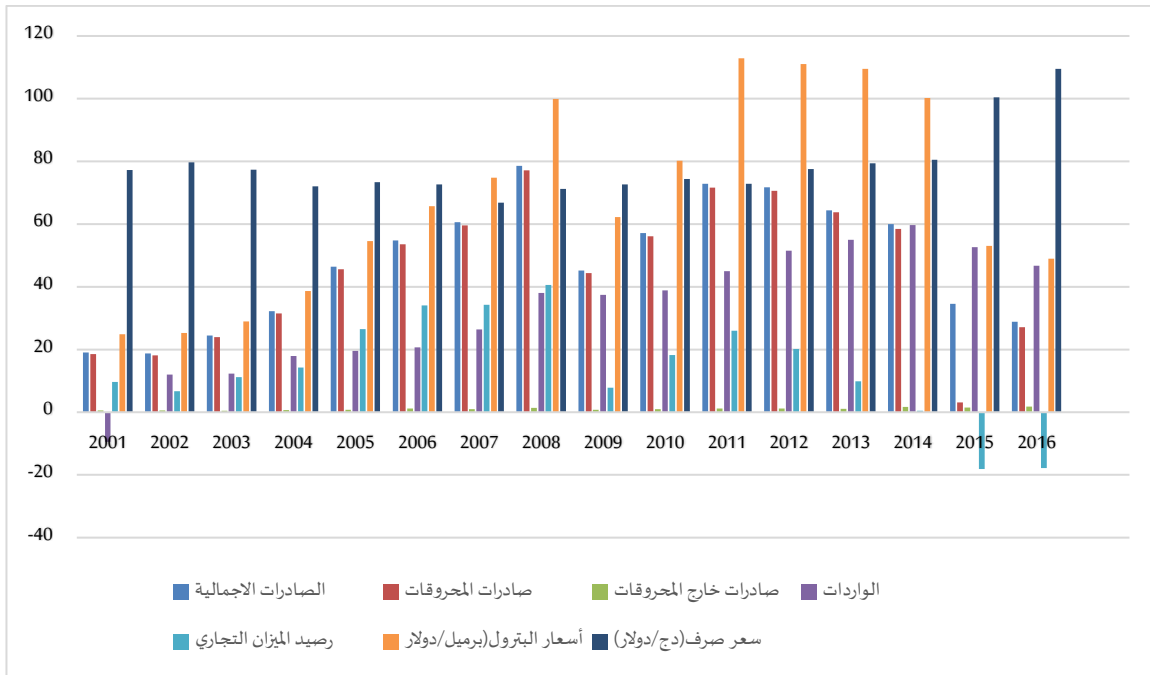
الواردات: في فترة (2001-2014) عرفت قيمة الواردات الإجمالية تطورا ملموسا، حيث بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2014 ب 59.67 مليار دولار، ويعود ذلك إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة لارتفاع الكبير في أسعار النفط حيث مع بداية سنة 2001 قدر سعر البرميل 24.85 دولار مع التزايد المستمر في أسعار البترول ليصل إلى أقصى قيمة له تقدر ب 112.9 دولار للبرميل سنة 2011 فضلا عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام عملات الدول الرئيسية التي تستورد منها الجزائر مما ترتب عليه ارتفاع قيمة الواردات من دول هذه العملات عند تحويلها للدولار.

وكذا الحاجة لزيادة الاستيراد من المواد الأولية والسلع الرأسمالية في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي الذي تنفذه الحكومة. لتعود للانخفاض من جديد سنتي 2015 و 2016 حيث قدرت سنة 2015 ب 52.649 مليار دولار، وسنة 2016 ب 46.727 مليار دولار ويعود السبب في ذلك الانخفاض أسعار البترول الخام وانخفاض العائدات من العملة الصعبة حيث قدر سعر البرميل 53.1 دولار سنة 2015 و 49 دولار سنة 2016 والتي أدت إلى تدهور قيمة الدينار مقابل الدولار ونقص احتياطي الصرف الاجنبي، وكذا نتيجة للقيود الأخيرة التي بدأ يفرضها البنك المركزي على عمليات الاستيراد وحظر استيراد قائمة من السلع إتباعا لسياسة التقشف، ونتيجة للفساد الدولة و الاعتمادات الوهمية التي تقوم بها بعض الشركات والأشخاص لتهريب العملة الصعبة للخارج والمضاربة في السوق السوداء دون دخول أي بضائع و سلع إلى السوق المحلي، قل عرض الواردات السلعية التي تشكل نسبة كبيرة من الطلب المحلي.

أما بالنسبة لعلاقة سعر الصرف والواردات فنلاحظ من خلال البيانات أن هناك علاقة طردية بين الواردات وانخفاض قيمة سعر صرف الدينار.

– الميزان التجاري: يمكن تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري بالاعتماد على الشكل (04) حيث يمكن إبراز أهم التغيرات التي طرأت على رصيد الميزان التجاري في النقاط التالية:

الشكل رقم (04-III): تطور حالة عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2001-2016):



المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على معطيات الجدول رقم (08).

- سجل الميزان التجاري الجزائري فائضا طوال فترة (2001-2014) عرف انخفاض قليل للفائض سنة 2002 نتيجة انخفاض في الصادرات بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على الاقتصاد العالمي حيث انخفضت أسعار البترول الخام، وتقلص الطلب على المنتجات البترولية مثل وقود النفاثات والديزل¹، ليصل هذا الفائض أعلى قيمة له سنة 2008 عاكسة ارتفاع الطلب على الواردات سلع التجهيز في إطار الانعاش الاقتصادي، نتيجة ارتفاع أسعار البترول.
- في سنة 2009 انخفض هذا الفائض بالنسبة لسنوات الأخرى بسبب الأزمة المالية العالمية، لكنه عاد الارتفاع في الفترة 2010-2012 بشكل طفيف رغم ارتفاع أسعار البترول وانهاش السوق البترولية العالمية، وهذا راجع لارتفاع الحاد في الواردات وبدء هذا الفائض بالتدهور تدريجيا خلال الفترة الممتدة من 2012-

¹ صبيحي حسون الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص56.

2014 إلى أن حقق أقل فائض سنة 2014 بقيمة 0.459 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض الإيرادات البترولية التي نشأت عن تدهور أسعار البترول في السوق العالمية.

• أما في سنتي 2015 و2016 عرف الميزان التجاري رصيда سالبا حيث سجل عجزا بقيمة (-18.083) مليار دولار سنة 2015 ليستمر العجز إلى سنة 2016 حيث سجل رصيда سالبا أيضا قدر ب (-17.844) مليار دولار، حيث تراجعت صادرات المحروقات ويرجع السبب في ذلك أساسا إلى تراجع أسعار البترول الخام ب 53.1 دولار للبرميل سنة 2015، و في سنة 2016 انتقل إلى 49 مليار دولار للبرميل في السوق الدولية، وثورة الغاز والنفط الصخريين في الولايات المتحدة خاصة الجزائر التي كانت تصدر النفط الخفيف المماثل في النوعية للنفط الصخري، مع استقرار في الصادرات خارج المحروقات والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا وهذا ما جعل الدولة الجزائرية تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها وزيادة الاصدار النقدي والاقتراض من الجهاز المصرفي لسد احتياجاتها .

ويتضح أيضا من خلال الشكل بأن انخفاض قيمة الدينار الجزائري جاءت بالنتائج التالية على الواردات والصادرات:

- عدم استجابة الصادرات بسبب عدم مرونة الطلب على صادرات الجزائر من المحروقات وهذا ما نلاحظه طوال فترة الدراسة فرغم إتباع الجزائر سياسة التخفيض لقيمة العملة لكن نلاحظ أن صادرات الجزائر النفطية وغير النفطية تتراجع عشوائيا، إذن فسياسة سعر صرف الدينار ليس لها أي تأثير على صادرات الجزائر بسبب هيكلها الريعي الذي يستجيب فقط لسوق البترولية، وأيضا نلاحظ ضعف شديد في صادرات الجزائر بسبب أزمة الانتاج فهي شبه منعدمة.
- إن عملية التدهور التي عرفها الدينار الجزائري فشلت في تحقيق مبتغاها حيث أن قيمة الواردات لم تتراجع أي أن الطلب على الواردات الأجنبية ليمتدع بمرونة تساهم في إنجاز هدف التخفيض المتعلق بالحد من الواردات.
- التعامل في سوق النفط العالمي لا يتم سوى بالدولار الأمريكي ما يعني أن نسب عالية من إيراداتنا تأتينا بالدولار الأمريكي في حين نتبع باليوروا باعتبار أن معظم وارداتنا من دول التحالف الأوروبيون وبفعل أزمة اليورو تراجعت عائدات النفط بفعل انخفاض استهلاك الأوروبي للمحروقات جراء تعطل الجهاز الانتاجي، وبفعل سياسة التقشف التي تعتمدها الدول الأوروبية، كما لجأ الأوروبيون لرفع أسعار المنتجات الموجهة للتصدير لتغطية تلك الخسائر، مما رفع فاتورة استيراد الجزائر وهذا ما نلاحظه خلال الفترة 2010-2016. وبالتالي ستتأثر البرامج التنموية للجزائر وسياسة تخفيض الدينار ستزيد.

وفي الأخير نستنتج أن أثر التخفيض معدوم على الصادرات الجزائرية ما دامت المحروقات تشكل معظم الصادرات وهذا ما يضع أكثر من علامة استفهام حول تطبيق سياسة التخفيض التي لم تعط مفعولها.

المطلب الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول.

الفرع الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات:

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين و المستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مناسبة للسياسات الاقتصادية للدولة، و بهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبى أو إيجابى، و هذا بتتبع باقى المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المصدرين والمستوردين و اختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل.¹

وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو رفعها.

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية (الدينار الجزائري) يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها.

أما في حالة تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتتخفف أسعار السلع المحلية، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية والذي يترتب عنه زيادة من المعروض السلعي المحلي فتتخفف الأسعار.

إن تأثير التغي في سعر الصرف على قيمة الصادرات (الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي) يعتمد على درجة مرونتها، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتزايد كلما كان الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة أكثر مرونة وتصل الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي حدها الأقصى عندما تكون مرونة الطلب على الصادرات

¹ بن شاط مصطفي، أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، 2011-2012، ص 96.

مساوية للواحد، وتتجه الكمية المعروضة من الصرف الاجنبي إلى التناقص عندما يكون الطلب على الصادرات غير مرن.

الفرع الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات:

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعاً داخلياً، أما سعرها مقوماً بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويزيد حجمها من هذه السلع، فتتخفض قيمة العملة بنخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما يتعلق الأمر بالمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيباً وافراً في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وإن توفرت الإمكانيات لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية.¹

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.

إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفيض سعر الصرف ربما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها كما كانت عليهم قبل ويتوقف الأمر على درجة مرونة الطلب السعرية على الواردات، التي تتأثر بعامل مهم ألا وهو وجود بدائل محلية جيدة لتلك المنتجات المستوردة، فتوفر مثل هذه البدائل سيمكن المستهلكين من التحول إليها بدلاً من السلع المستوردة مما يقلل من قيمة الواردات، و مرونة الطلب السعرية للواردات لدولة كبيرة ذات اقتصاد متنوع تكون أكبر منها في دولة صغيرة وذلك لأن الدولة الكبيرة المتنوعة الاقتصاد تنتج تشكيلة من السلع التي يمكن أن تكون بدائل جيدة لوارداتها.

وما يمكن قوله هو أنه من المفترض أن تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة تحسين الميزان التجاري وهذا الافتراض يبقى صحيحاً بالاعتماد على مدى تجاوب حجم الصادرات والواردات مع التغيرات الحقيقية في سعر الصرف.

¹ سمية زبار وأخرون، أثر سياسة سعر الصرف الاجنبي على الميزان التجاري الجزئي مجلة دراسات العلوم الادارية، العدد 20، المجلة دراسات العلوم الادارية، الاردن، العدد 02، الأردن، 2009، ص 364.

الخلاصة الفصل:

لقد كان نظام تسيير العلاقات الاقتصادية و التجارية خاضعا للرقابة التامة للدولة، وهذا ما أدى إلى إعطاء صورة خاطئة للسوق الداخلية التي كانت شبه معزولة عن التأثيرات الخارجية و بالتالي لم يكن باستطاعة سعر صرف الدينار أن يؤثر على تطور الاقتصاد، لأنه كان أكبر من قيمته الحقيقية وهذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج كالسلع و الخدمات في الجزائر مقارنة بالتيتيم إنتاجها في الخارج، وبدأت عملية التخفيض كحتمية لا بد منها من أجل تصحيح الاختلالات التيعاني منها الاقتصاد الجزائري، قامت السلطات النقدية الجزائرية بتخفيض القيمة الخارجية للدينار و هي تهدف بذلك إلى تحقيق آثار إيجابية بفضل هذا التخفيض.

حيث بادرت الدولة ببرامج تقويمية ترمي إلى استعادة التوازنات المالية والتحكم في معدلات التضخم وأعقب هذه العملية تطبيق إصلاحات مؤسسية وتنظيمية سعت إلى تطوير وتحفيز الدولة الجزائرية وهذا ما ساعد على تراجع في ميزان التجاري الجزائري من خلال صادراتها و وارداتها التي حدث فيها انقلاب في أسعارها وتذبذب في ميزانها التجاري إلا أن الاقتصاد الجزائري استمر في تسجيل مستويات ضعيفة فيالنمو خارج قطاع المحروقات وهو ما حدث في ميزان التجاري.

خاتمة العامة

يعتبر سعر الصرف المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي هذا من جانب، ومن جانب آخر استيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني، أو بعبارة أخرى فإن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية، وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني، ومع اختلاف التعاريف حول سعر الصرف إلا أنها كلها تؤكد إن سعر الصرف هو:

عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية والعكس، وتتم هذه المبادلة بسعر محدد في سوق الصرف الأجنبي.

في إطار العلاقات الاقتصادية تواجه الجزائر مشكلة تتجلى في أن نسبة كبيرة من إيرادات الصادرات مقومة بالدولار الأمريكي وأغلب واردات الجزائر من منطقة الأورو مما جعل الجزائر تواجه الفرق بين العملتين خاصة في حال انخفاض الدولار أمام الأورو.

تمثلت الدراسة خلال بحثنا في التعرف على أثر سعر الصرف على تمويل التجارة الخارجية، وذلك بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا والمتمثلة في "إلى أي مدى يؤثر سعر الصرف على تمويل التجارة الخارجية؟ وماهي نتائج تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية وعليه ضمن الخاتمة سنستعرض لأهم النتائج المتوصل إليها:

اختبار الفرضيات:

وفيما يلي: سنثبت صحة أو نفي الفرضيات التي قمنا بافتراضها في مقدمة البحث:

- بالنسبة للفرضية الأولى والتي تنص على وجود أثر سلبي على الصادرات الجزائرية هي فرضية خاطئة فقد اثبتت الدراسة انه توجد علاقة ايجابية بين سعر الصرف والصادرات.
- بالنسبة للفرضية الثانية والتي تنص على وجود أثر ايجابي على الواردات الجزائرية هي فرضية صحيحة فقد اثبتت الدراسة أنه توجد علاقة ايجابية بين سعر الصرف والواردات.
- فيما يخص الفرضية الثالثة والتي تنص على أن التجارة الخارجية هي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الجزائري فنثبت صحتها في كون الجزائر تعتبرها أداة فعالة للنهوض بالاقتصاد، إلا أن المتبع لمسار تطور العلاقات التجارية في إطار التجارة الخارجية يلاحظ أن هذا القطاع لا تزال تعاني من نفس

المشاكل، وذلك لسيطرة قطاع المحروقات على الصادرات والمواد الأولية و سلع التجهيز الصناعي على قطاع الواردات.

— بالنسبة للفرضية الرابعة والتي تعتبر تنويع الاقتصاد حل انطباقه لمواجهة خطر سعر الصرف صحة هذه الفرضية نسبيا فنلاحظ أن صادرات الجزائر تعتمد على منتج وحيد الا وهو البترول وبالتالي فهي تتأثر بالصدمات التي يشهدها سوق النفط، ومنه فتدعيم وترقية مختلف القطاعات الأخرى أي ماعدا قطاع المحروقات يساعد في تنويع الصادرات وأيضا بالنسبة للواردات يمكن تقليل نسبتها وذلك بتشجيع الصناعة المحلية وترقية القطاع الخاص وتدعيم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومنه خلال إثباتنا للفرضيات السابقة نكون بذلك قد أجبنا على الإشكالية الأساسية لهذا البحث ونقول:

• يؤثر سعر الصرف على تمويل التجارة الخارجية.

— توصيات تخص الدراسة

بعد استعراض مختلف المقاربات والأفكار النظرية، والدراسة التطبيقية، وبعد استخلاص نتائج البحث في ظل إشكالية وفرضيات البحث، يمكننا اقتراح جملة من التوصيات، نعتقد أنه بتجسيدها ستعود بالنفع على كل من الاقتصاد الجزائري والتجارة الخارجية الجزائرية، ويكن أن نوردها كما يلي:

- ضرورة الاهتمام بإدارة أسعار الصرف في الدولة.
- العمل من أجل قابلية تحويل الدينار الى المستوى الدول.
- إعادة هيكلة الجهاز المصرفي في السيطرة الكاملة في تسيير تمويل التجارة الخارجية في الجزائر.
- الدراسة الشاملة لأسعار الصرف بصفة عامة لمعرفة المشاكل التي تعاني منها وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة لإيجاد الحلول الكفيلة بحلها.
- تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية تمويل التجارة الخارجية لتفعيل عمليات التنمية الاقتصادية.
- بناء اقتصاد قائم على تنويع النشاطات في مختلف المجالات من خلال تشجيع الأفراد في الاستثمار في مجالات قد ترجع بفائدة على الاقتصاد.
- إعادة هيكلة القطاع الصناعي الذي يعاني من وضع غير مستقر إذ أن هذا القطاع يتميز بغياب رؤية للتنمية الصناعية منسجمة وتقوم على التشاور مما يسمح لمختلف المتعاملين في القطاع الإنتاجي

بتجديد برامج عمل وخطط إنعاش لأنشطتهم وضبط نقاط ترسيخ الجزائر في مختلف عمليات الاندماج على المستوى العالمي.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج نظرية وأخرى تطبيقية، ففي الجانب النظري نجد ما يلي:

— التجارة الخارجية هي مصطلح خاص بالصادرات والواردات السلعية والخدمات والهجرة الدولية لرؤوس الأموال بمعنى آخر انتقال رؤوس الأموال إلى مختلف دول العالم وذلك بالاعتماد على تقنيات عديدة منها: الاعتماد المستندي... الخ.

— تتعرض عملات الدول المختلفة إلى تقلبات مستمرة في أسعار الصرف لأسباب تتعلق أساسا بتفاوت المبادلات بين الدول، وبالتالي الطلب على العملات الأجنبية، متسببة في ذلك تغيرات ومخاطر في معاملاتها اقتصادية الدولية وهو الوضع السائد في الاقتصاد الدولي بعد تبني نظم أسعار الصرف العائمة، البديلة لنظام الصرف الثابت.

— حاولت الجزائر منذ الاستقلال النهوض بقطاع التجارة الخارجية وذلك بتبنيها لجملة من الإجراءات قانون

المالية التكميلي لسنة 2009 والذي أبقى على تقنية الاعتماد المستندي وألغى باقي الأدوات الأخرى.

— تتأثر التجارة الخارجية الجزائرية بأسعار الصرف حيث أن الفائض المسجل في الميزان التجاري كان نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

آفاق الدراسة:

رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهت البحث إلا أنه لم يتناول كل الجوانب، فهذا البحث لا يخلو من بعض النقائص لذلك نقترح بعض المواضيع منها:

- ادارة احتياطات الصرف في ظل المتغيرات الاقتصادية.
- واقع عمليات التمويل التجارية الخارجية على الاقتصاد الوطني.
- ما مدى فعالية تمويل التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني.
- أثر أزمة الديون الاوروبية على الميزان التجاري للدول العربية

قائمة المراجع

❖ كتب

- أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منثوري، قسنطينة
- احمد حشيش عادل، العلاقة الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، 1993، بيروت
- أسامة محمد القولي ومجدي محمود شهاب، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة
- إلياس بن سامي ويوسف قرشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003
- إلياس بن سامي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية: دروس وتطبيقات)، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، الأردن، 2011
- بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول 2004
- حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرق، القاهرة،
- حمزة محمود الزبيري، أساسيات الإدارة المالية، دار الأوائل، 2001
- رسمية أحمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دار المعتر، عمان، الأردن، 2005
- سعيد مطر، موسى وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء، الطبعة 01، الأردن، 2001،
- سليمان عبد العزيز، عبد الرحيم، التبادل التجاري الأسس: العولمة والتجارة الإلكترونية، دار الحامد، الطبعة 01، السودان، 2004،
- سمير حسون، الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك، الطبعة 2، المؤسسة الجامعية، لبنان، 2004
- سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، بدون دار نشر الإسكندرية
- الشافعي محمد زكي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة
- شاعر القزويني، محاضرات في الاقتصاد البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998
- طاهر حيدر، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل، بيروت، 1997
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001،
- عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر الصرف، مؤتمر إدارة المخاطر ز اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية
- عبد الغفار حنفي، الاستثمار في الأوراق المالية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2000
- عبد الغني مازوت، الاعتماد المستندي والتجارة الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، طبعة 01، 2006

- علي سعد محمد، الإدارة المالية الدولية، دار التعليم الجامعية، الإسكندرية، 2011
- عمر حسين، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة 4، 1999
- كتوش عاشور، مداخلة بعنوان دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية، جامعة بسكرة، 2006
- كرتوش عاشور، بعزوز علي، و واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي- واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2010،
- لعلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة، بيروت، لبنان، 2010
- محمد العربي ساكر، المالية الدولية، دار زهران، عمان، 2008
- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر، القاهرة، 2006
- محمد توفيق ماضي، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999
- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2007
- محمد راتول، تحولات الاقتصاد الجزائري، بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية العدد 23، 2001
- محمد سويلم، الإدارة المالية في ظل الكوكبية، دار الهاني، مصر، 1997
- محمد صالح الحناوي، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000
- محمد صالح الحناوي، مؤسسات البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 170.
- محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية- مصر، 2004
- محمد مطر فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.
- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة، 1997
- مصطفى رشدي شيخة، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، بدون دار نشر، بدون بلد نشر، 1998
- منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الطبعة 4، 1999،

- نادية بلوري، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشركة الأورو متوسطية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014
- ❖ مذكرات
- ابتسام بوبية، أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك، مذكرة الماستر، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أم البواقي، 2014-2015.
- بالحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري - حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، 2013-2014
- بن شاط مصطفى، أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، 2011-2012.
- بن طالب فاطمة الزهراء، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014
- بن ياتي مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر تلمسان، الجزائر، 2011-2012.
- بوكنة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2011-2012
- حورية مغربي، " دور سياسات سعر الصرف في تحديد أسعار الفائدة - دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة - 2013/2014.
- زوال لحبيب، تمويل التجارة الخارجية مخاطر و ضمانات، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة البليدة، 2003-2004
- سي محمد كمال، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري دراسة لحالة الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2012-2013
- شرع نورة، سياسات اصالح التجارة الخارجية و أثرها على الاقتصاد الجزائر، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، الجامعة غرداية، 2010-2011

- شماخي بوبكر، تقييم الأوراق المالية من منظور التحليل الأساسي لغرض الإستثمار المالي (دراسة حالة دار البيضاء للقيم المنقولة)، مذكرة مقدمة متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010
 - شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، جوان 2009
 - صبيحة بن طلحة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجديدة في الجزائر في إطار التحولات الاقتصادية (حالة سونلغاز)، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2007-2008
 - عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003
 - فراش فاطمة الزهراء، أثر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، دفعة 2010-2011
 - محمد البشير بن عمر، دراسة أثر بعض التغيرات المالية والاقتصادية على أسعار الأسهم (حالة بورصة الأردن)، مذكرة ماجستير في علوم تسيير، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010
- ❖ مجالات
- سمية زياروآخرون، أثر سياسة سعر الصرف الاجني على الميزان التجاري الجزائر مجلة دراسات العلوم الادارية، العدد20، المجلة دراسات العلوم الادارية، الاردن، العدد02، الأردن، 2009
 - شعيب بنونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري-، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد5، 2011
 - صبيحي حسون الساعدي، إياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأبيار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد7، سنة 2014
 - طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة06، الجزائر، 2001
 - العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية عهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23 نوفمبر 2003، السنة الثانية
 - العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية، عهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23 نوفمبر 2003، السنة الثانية

- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006
- غنيم أحمد، الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الطبعة 07، مصر، 2003

الملحق رقم (01): التركيبة السلعية للواردات خلال فترة (1998-2005):

الوحدة: مليار دولار أمريكي

A l'Importation		Alimentation	Energie & Lubrifiants	Traitement des marchandises	Autre produits	Total
1998	Valeur	2 553	126	4 885	1 319	8 883
	Pourcentage	28,58	1,42	55,12	14,88	100
1999	Valeur	2 307	154	4 838	1 396	8 695
	Pourcentage	26,53	1,77	55,64	16,05	100
2000	Valeur	2 415	129	4 808	1 393	8 745
	Pourcentage	27,6	1,47	54,98	15,93	100
2001	Valeur	2 395	139	5 462	1 466	9 462
	Pourcentage	25,31	1,47	75,72	15,49	100
2002	Valeur	2 740	145	6 897	1 655	11 437
	Pourcentage	23,96	1,27	60,3	14,47	100
2003	Valeur	2 678	114	7 941	2 112	12 845
	Pourcentage	20,85	0,89	61,82	16,44	100
2004	Valeur	3 597	173	10 957	2 797	17 524
	Pourcentage	20,53	0,99	62,53	15,96	100
2005	Valeur	3 770	193	12 500	3 049	19 512
	Pourcentage	19,32	0,99	64,06	15,63	100

المصدر: Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie. Centre national d'informatique et des statistiques (CNIS)

الملحق رقم (02): التركيبة السلعية للمصادرات خلال فترة (1998-2005):

الوحدة: مليار دولار أمريكي

A l'Exportation		Alimentation	Energie & Lubrifiants	Traitement des marchandises	Autre produits	Total
1998	Valeur	27	9 855	16	254	10 152
	Pourcentage	0,27	97,07	0,16	2,5	100
1999	Valeur	24	12 084	72	281	12 461
	Pourcentage	0,19	96,97	0,58	2,26	100
2000	Valeur	32	21 419	58	47	21 556
	Pourcentage	0,15	99,37	0,27	0,22	100
2001	Valeur	28	18 484	67	504	19 083
	Pourcentage	0,15	96,86	0,35	2,64	100
2002	Valeur	35	18 091	70	551	18 747
	Pourcentage	0,19	96,5	0,37	2,94	100
2003	Valeur	48	23 939	50	509	24 546
	Pourcentage	0,2	97,53	0,2	2,07	100
2004	Valeur	59	31 302	47	571	31 979
	Pourcentage	0,18	97,88	0,15	1,79	100
2005	Valeur	67	43 885	36	65	44 053
	Pourcentage	0,15	99,62	0,08	0,15	100

المصدر: Les réalisations des échange extérieurs de l'Algérie. Centre nationaux d'informatique et des statistique (CNIS)

الملحق رقم (03): تطور صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة (2001-2016):

الوحدة: مليار دولار أمريكي

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
64,56	69,36	72,64	73,36	72,06	77,36	79,68	77,26	الدينار مقابل الدولار
94,86	94,99	91,24	91,24	89,64	87,46	75,35	69,20	الدينار مقابل الأورو
99,97	69,10	61,00	61,00	36,00	28,20	24,30	23,10	سعر البترول
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
110,19	102,93	80,56	79,38	75,55	72,85	74,40	72,40	الدينار مقابل الدولار
123,65	114,56	106,90	105,43	102,16	102,20	99,19	101,29	الدينار مقابل الأورو
49,25	58,20	96,20	105,90	109,50	107,50	77,40	61,00	سعر البترول

المصدر: Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie. Période :2001-2016. Centre nationaux d'informatique et des statistique

(CNIS)

الملحق رقم (04): تطور حالة عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2001-2016):

الوحدة: (مليار دولار، دولار للبرميل، سعر الصرف متوسط الفترة)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات الاجمالية	19,09	18,71	24,46	32,22	46,38	54,74	60,59	78,56
صادرات المحروقات	18,53	18,11	23,99	31,55	45,59	53,61	59,61	77,19
صادرات خارج المحروقات	0,56	0,61	0,47	0,67	0,74	1,13	0,98	1,395
واردات	-9,48	12,01	12,32	17,95	19,57	20,68	26,35	37,99
رصيد الميزان التجاري	9,61	6,7	11,14	14,27	26,47	34,06	34,24	40,566
أسعار البترول (برميل/دولار)	24,85	25,24	29	38,7	54,6	65,7	74,8	99,9
سعر صرف (دج/دولار)	77,26	79,68	77,37	72,06	73,36	72,64	66,82	71,18
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات الاجمالية	45,18	57,09	72,88	71,74	64,377	59,996	34,56	28,883
صادرات المحروقات	44,415	56,121	71,661	70,58	63,816	58,462	33,081	27,102
صادرات خارج المحروقات	0,771	0,969	1,227	1,153	1,051	1,667	1,485	1,78
واردات	37,402	38,88	44,94	51,56	54,99	59,67	52,649	46,727
رصيد الميزان التجاري	7,784	18,205	25,961	20,17	9,88	0,459	-18,083	-17,844
أسعار البترول (برميل/دولار)	62,2	80,2	112,9	111	109,5	100,2	53,1	49
سعر صرف (دج/دولار)	72,64	74,4	72,85	77,55	79,38	80,56	100,46	109,47

المصدر: بنك الجزائر.

الملخص:

تهدف دراستنا إلى معرفة ما مدى تأثير أسعار الصرف على آليات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر الذي هو محل دراستنا، حيث عالجت الدراسة الجانب النظري الذي يبين في عموميات حول سعر الصرف، عموميات حول التجارة الخارجية، أما الجزء التطبيقي عرض من خلال تحليل تطور سعر الصرف وتمويل التجارة الخارجية وهيكلتها في الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية خلال 2001-2016.

الكلمات الافتتاحية: سعر الصرف، التجارة الخارجية، الصادرات، الواردات.

Résumé :

Notre étude visait à déterminer dans quelle mesure les taux de change affectaient les mécanismes de financement du commerce extérieur algérien, objet de notre étude, sur le volet théorique, qui montre de manière générale le taux de change, des généralités sur le commerce extérieur, la partie pratique étant présentée à travers l'analyse de l'évolution et du financement du taux de change. Le commerce extérieur et sa structure en Algérie à travers les réformes économiques menées en 2016.

Les mots clés : Taux de change, commerce extérieur, exportations, importations.